وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

ميدان: العلوم التجارية
فرع: مالية و تجارة دولية
تخصص: مالية و تجارة دولية

رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب : شيطر رائد منذر

تحت عنوان

تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية

حالة البريكس (2003-2015)

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة)	جامعة	رئيســا
د. غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة)	جامعة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

" إن العلم بطيء اللزام، بعيد المرام، لا يدرك بإلهام ولا يرى في المنام

ولا يورث عن الآباء والأعمام، إنما هو شجرة لا تصلح إلا بالغرس

ولا تغرس إلا في النفس ولا تسقى إلا بالدرس "

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان

إلى الأستاذ المشرف: غربي حمزة الذي تفانى في إرشادنا وإمدادنا بالمعلومات

القيمة والتي كانت عونا لنا

نتمنى من الله أن يوفقه في مشواره العلمي والعملي

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة سواء

من قريب أو بعيد

رائد منذر

إهداء

إلى صاحبة التاج والإكليل..... إلى التي أوصاني الرحمان بطاعتها.....إلى التي جعلت الجنة تحت قدميها .... إلى النور الذي أضاء دربي، ونسجت من خلاله عزائم صبري...إلى من واستني إذا ما اشتدت الأيام، وعنت بعنفوانها الصعب ...إلى من آثرت عينيها أن تذوق النوم فسهرت لسهري ....إلى التي أهدت لي باقات الحنان ندية كل الصباح ...

إلى حكمتي ... وعلمي ... وأدبي ... وحلمي .....

*** إليكن يا أمهاتنا الغاليات ***

إلى صاحب الوقار والحنان.... إلى من كان الهدوء سمته، والوقار خلقه الفاضل ...

إلى الذي رعاني بعطفه وحنانه فبعث بي إلى شاطئ العلم والإيمان ...إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير ... إلى من أرجو رضاه ...

*** إليكم أباؤنا الفاضلون ***

إلى شقائق الروح.

إلى سندي وملاذي بعد الله ...إلى من آثروني على أنفسهم ...إلى من علموني علم الحياة ...

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

*** إخوتنا وأخواتنا ***

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من أحبنا في الله، وأحببناه فيه ...

رائد مندر

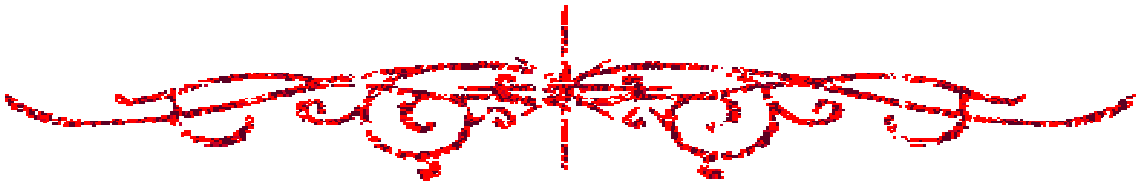

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
المقدمة	**أ– د**
الفصل الأول : الإطار النظري للتكامل الإقتصادي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتجارة الدولية	
تمهيد	**1**
المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة التكامل الإقتصادي	**2**
المطلب الأول : مفهوم و دوافع التكامل الاقتصادي	**2**
أ– مفهوم التكامل الإقتصادي	**2**
ب– دوافع التكامل الإقتصادي	**3**
المطلب الثاني : مقومات و مراحل التكامل الإقتصادي	**4**
أ– مقومات التكامل الإقتصادي	**4**
ب– مراحل التكامل الإقتصادي	**5**
المطلب الثالث : مزايا و مشاكل التكامل الإقتصادي	**9**
أ– مزايا التكامل الإقتصادي	**9**
ب– مشاكل التكامل الإقتصادي	**11**
المبحث الثاني : المفاهيم العامة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية	**14**
المطلب الأول : معنى الإقليمية	**14**
المطلب الثاني : مفهوم التكتلات الإقتصادية	**15**
المطلب الثالث : أهداف التكتلات الإقتصادية	**15**
المبحث الثالث : التجارة الدولية ، المفاهيم و النظريات	**16**
المطلب الأول : مفهوم و أسباب قيام التجارة الدولية	**16**
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الدولية	**18**
المطلب الثالث : أهمية التجارة الدولية	**23**
خلاصة	**25**
الفصل الثاني : تأثير قيام البريكس على حركة التجارة الدولية	
تمهيد	**26**
المبحث الأول : الاطار النظري لتكتل البريكس	**27**

المطلب الأول : تعريف و نشأة تكتل دول البريكس	**27**
المطلب الثاني : الوزن الاقتصادي لتكتل البريكس	**29**
المطلب الثالث : البريكس الخلفيات ، الأسباب و الأهداف	**30**
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتجارة البريكس البينية و الدولية خلال الفترة (2003-2015)	**31**
المطلب الأول : التجارة البينية للبريكس (2003-2015)	**31**
المطلب الثاني : التجارة بين البريكس و العالم (2003-2015)	**47**
المبحث الثالث : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2003-2015)	**56**
المطلب الأول : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم قبل الدخول في التكتل (2003-2005)	**56**
المطلب الثاني : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2006-2015)	**58**
خلاصة	**61**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	

فهرس
الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	تجارة السلع بين البرازيل و روسيا (2003-2005)	31
02	تجارة السلع بين البرازيل و روسيا (2006-2015)	32
03	تجارة السلع بين البرازيل و الهند (2003-2005)	35
04	تجارة السلع بين البرازيل و الهند (2006-2015)	36
05	تجارة السلع بين البرازيل و الصين (2003-2005)	39
06	تجارة السلع بين البرازيل و الصين (2006-2015)	40
07	تجارة السلع بين البرازيل و جنوب إفريقيا (2003-2005)	43
08	تجارة السلع بين البرازيل و جنوب إفريقيا (2006-2015)	44
09	صادرات سلع و خدمات البريكس إلى العالم (2003-2005)	47
10	صادرات سلع و خدمات البريكس إلى العالم (2006-2010)	48
11	صادرات سلع و خدمات البريكس إلى العالم (2011-2015)	48
12	واردات سلع و خدمات البريكس من العالم (2003-2005)	51
13	واردات سلع و خدمات البريكس من العالم (2006-2010)	52
14	واردات سلع و خمات البريكس من العالم (2011-2015)	52
15	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2003-2005)	57
16	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2006-2015)	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل و روسيا **(2003-2015)**	33
02	المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل و الهند **(2003-2015)**	37
03	المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل و الصين **(2003-2015)**	41
04	المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل و جنوب إفريقيا **(2003-2015)**	45
05	المنحنى البياني لصادرات سلع و خدمات البريكس إلى العالم **(2003-2015)**	49
06	المنحنى البياني لواردات سلع و خدمات البريكس من العالم **(2003-2015)**	53
07	المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية بين البريكس و العالم **(2003-2015)**	59

المقدمة العامة

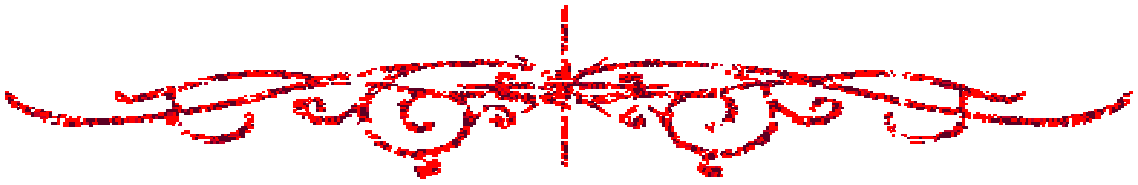

مقدمة :

لوحظ مؤخرا في الإقتصاد العالمي وخاصة في النصف الأخير من القرن العشرين ظهور تحولات وتطورات سريعة، حيث أخذت هذه التطورات والتحولات على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية منها إلغاء القيود الجمركية، وتحرير التجارة الدولية وبروز وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى ظهور التكتلات الإقتصادية والإقليمية وغيرها من مظاهر العولمة الاقتصادية والانفتاح العالمي، وتعدد أشكال العلاقات المجاوزة للحدود الجغرافية بين دول العالم مما ساهم في زيادة حجم تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر تكاملا واندماجا وتنوعا حيث أصبح الإقتصاد العالمي لا يعرف ولا يعترف بالإقتصاديات المنغلقة على نفسها .

في خضم هذه التحولات وسعيا للإنتعاش الإقتصادي اتجهت معظم الدول إلى إقامة تكتلات وأحلاف اقتصادية وإقليمية فيما بينها، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث أصبحت معظم دول العالم ترى في التكتل والاندماج سبيلا ووسيلة لحل مختلف المشاكل الإقتصادية وزيادة الانتعاش الإقتصادي، لذا فقد عرف الإقتصاد العالمي وفي التسعينات تحديدا بروز تكتلات اقتصادية وإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية ونقدية وغيرها من صور الاندماج والتكامل، حيث ظهرت السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة 1994 ورابطة دول جنوب شرق أسيا سنة 1997، ومؤخرا في القرن الواحد والعشرين ظهر تكتل البريكس بقوة على الساحة الدولية الذي يضم مجموعة من الدول الناشئة الأسرع نموا اقتصاديا في العالم، ويسعى إلى القضاء على هيمنة الاقتصاد الغربي وتغيير المفهوم المعاصر للعلاقات الاقتصادية والحصول على دور في إدارة وتوجيه الاقتصاد العالمي .

تربط التكتلات بين الدول بصفة أساسية مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة التي تسعى الدول إلى تحقيقها في مقدمتها زيادة حجم التبادل الدولي، واتساع حجم الأسواق وتنوعها والاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل وتوزيع الإيرادات وتعويض الخسائر، بالإضافة إلى انتهاج سياسات تجارية موحدة اتجاه العالم الخارجي وإلغاء القيود والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء واكتساب قوة تفاوضية باسم المجموعة تعزز بها مكانتها في الاقتصاد العالمي، كل هذه المزايا ساهمت في بروز وانتشار عمليات التكامل والتكتل على المستوى العالمي .

أصبحت هذه التكتلات باختلاف أنواعها وأهدافها تشكل حوالي 75 من دول العالم و80 من التركيبة السكانية للعالم وتسيطر على أكثر من 85 من حجم التجارة الدولية وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي سنة 1995 .

ونظرا لزيادة حدة المنافسة والاتجاه نحو الاعتماد المتبادل أصبح الحديث يدور عن حالة من التنافس في تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة في إطار هذه التكتلات والترتيبات الجديدة.

ومن خلال هذا الطرح وفي إطار أهداف الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية ؟

هذه الإشكالية تؤدي بنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم المكاسب التي يتيحها البريكس للدول الأعضاء فيه ؟
- ما تأثير قيام البريكس على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم ؟
- هل يعد التوجه الاقتصادي لدول البريكس توجها إقليميا أم دوليا ؟
- ما مدى تأثير الأزمات العالمية على حركة التجارة الدولية ؟

فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة نقوم بطرح الفرضيات التالية :

- يعمل تكتل دول البريكس على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيه مما يجعلها تتخصص أكثر وبذلك سيساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية والدولية .
- يساهم قيام تكتل البريكس في زيادة حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم .
- يعتبر التوجه التجاري للبريكس توجها إقليميا ودوليا.
- تؤثر الأزمات العالمية على حركة التجارة الدولية وتزيد التكتلات من سرعة انتقالها .

أسباب اختيار الموضوع :

الدوافع الذاتية :

و تتمثل في ميل الطالب إلى البحث والدراسة في مجال التجارة الدولية والاقتصاد الدولي بالإضافة إلى أن الموضوع يقع ضمن التخصص الذي ندرس فيه .

الدوافع الموضوعية :

وتتمثل في الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع الدراسة أي أنه يبرز واقع التجارة الدولية في نظام يزداد فيه التوجه نحو تكوين التكتلات الإقتصادية .

أما بالنسبة لإختيار البريكس كدراسة حالة يرجع إلى كون هذا التكتل جديد على الساحة الدولية ووصوله إلى درجة جعلت منه محورا هاما في التجارة الدولية والإقتصاد الدولي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

- إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الإقتصادية والتكامل الإقتصادي على حركة التجارة الدولية .
- أهم المكاسب التي يحققها البريكس للدول الأعضاء فيه .

أهمية البحث :

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة لكون التجارة الدولية أحد ركائز الإقتصاد الدولي وأداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للدول خاصة الدول النامية، ومنه فان قيام أي تكتل أو تكامل بين الدول يعتمد بشكل أساسي على تحرير التجارة البينية من أجل تعظيم مكاسبها، وهذا ينعكس على الدول الأعضاء وغير الأعضاء أيضا .

منهج وأدوات البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية وإختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم إستخدام المنهج الوصفي في الحديث عن ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية من خلال جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات وتحليلها .

محددات الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية وتحقيق أهداف البحث تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة يتمثل في :

الإطار الزمني: المتمثل في الفترة (2003-2015)

الإطار المكاني: تم اختيار مجموعة دول البريكس .

صعوبات البحث :

تتمثل أهم صعوبة تم مواجهتها في إعداد البحث في :

- التضارب في الإحصائيات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية .
- صعوبة الحصول على بعض المعطيات والإحصائيات لكون التكتل جديد على الساحة الدولية .

خطة البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تم التطرق إلى :

- **الفصل الأول :** الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتجارة الدولية.

نتطرق فيه من خلال ثلاث مباحث إلى :

المبحث الأول حول التكامل الإقتصادي والمبحث الثاني إلى المفاهيم العامة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية، أما المبحث الثالث إلى المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة لها.

- **الفصل الثاني :** تأثير قيام البريكس على حركة التجارة الدولية .

نتطرق فيه من خلال ثلاث مباحث إلى :

المبحث الأول يبين الإطار النظري لتكتل البريكس والمبحث الثاني فقد تناول دراسة تطبيقية لتجارة البريكس البينية والدولية خلال الفترة (2003-2015)، أما المبحث الثالث فقد تناول تدفقات الإستثمارات الأجنبية بين البريكس والعالم خلال الفترة (2003-2015) .

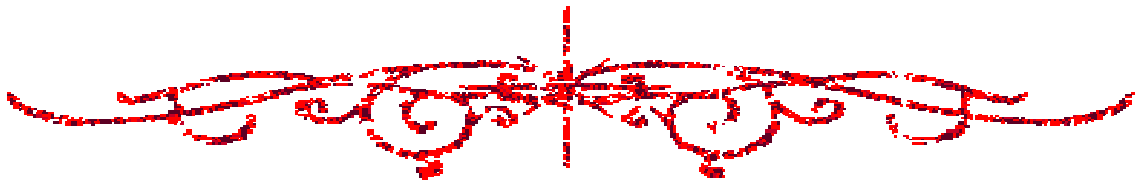

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الإقتصادي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتجارة الدولية

تمهيد:

شهد العالم ومنذ فترة قصيرة لجوء العديد من الدول المتقدمة والدول النامية إلى الدخول في التكتلات الإقتصادية الإقليمية والغير إقليمية، والدخول في الإتفاقيات التجارية الإقليمية، بالإضافة إلى إنضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية حيث بلغ في سنة 2014 عدد الدول الأعضاء المنظمين لها 159 دولة عضو و25 دولة مراقبة، وهناك العديد من الأهداف الإقتصادية والسياسية والأمنية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال إنضمامها إلى هذه التكتلات والترتيبات الإقليمية من أجل محاولة تجنب الآثار السلبية للعولمة.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة التكامل في المبحث الأول وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى المفاهيم العامة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية أما في المبحث الثالث سيتم التطرق إلى التجارة الدولية و أهم النظريات المفسرة لها .

.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة التكامل الإقتصادي: .

لفهم ظاهرة التكامل الإقتصادي لابد من التطرق إلى الأساس النظري المفسر لها وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحثمن خلال ثلاث مطالب يتطرق فيها المطلب الأول إلى ماهية ودوافع التكامل الإقتصادي، أما المطلب الثاني فيتطرق إلى مقومات ومراحل التكامل الإقتصادي والمطلب الثالث إلى مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم ودوافع التكامل الإقتصادي

أ- مفهوم التكامل الإقتصادي :

تقوم فكرة التكامل الإقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسين هما:

- إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة.
- إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذي يفيد الجميع.

مفهوم التكامل الاقتصادي: توجد عدَة تعريفات للتكامل الاقتصادي أكثرها قبولا ودلالة تعريف- ميردال- الذي عرفه بأنه:عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل[1] .

وقريب منه تعريف آخر بأنه «إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول[2].

-هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية[3] .

---

[1] **G. Merdal: An Integration Economy, Roothold on Keg an Paul, London 1956, P.12.**

[2] د. صلاح زين الدين- «السوق الإسلامية المشتركة» بحث مقدم لندوة: نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر- مايو 1991م.

[3] هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009ص: 201.

-هو جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع[1] .

ومنه مما سبق يمكن القول بأن التكامل الإقتصادي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقلحركات رؤوس الأموال وإنتقالات العمالة بين الدول الأعضاء إضافة إلى ما تتجه إليه هذهالدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الإقتصادية المختلفة لتصبح هذه الدول تكتلا واحدا.

ب-دوافع التكامل الإقتصادي :

تتمثل دوافع التكامل الإقتصادي أساسا في الدوافع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وتمثل الدوافع الإقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لما لها من أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الدوافع في :

1- الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينز بأنه خلق أثر التجارة، والذي يؤدي إلى زيادة رفاهيةرفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات، ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة[2].

2- الأثر الإستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها[3] .

3- رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الإقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات والعقبات، التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الإقتصادية داخل كل دولة على حده[4].

4- رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها، واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل أي أن التكامل يحسن معدل التبادل التجاري .

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية، كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، مصر، ،2009ص14.

[2] فؤاد ابو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2004،ص: 07 .

[3] **المرجع السابق الذكر**، ص:49.

[4] السيد محمد أحمد السرتيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص:184 .

5- محاولة تنشيط وزيادة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية خاصة المتماثلة منها في الدول الأعضاء، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية[1] .

6- رغبة الدول الأعضاء في الإستفادة من إتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.

كما تسعى الدول المتكاملة من خلال التكامل الإقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الإقتصادي.

القدرة على معالجة الإختلالات الهيكلية لإقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها .

المطلب الثاني: مقومات ومراحل التكامل الإقتصادي

أ- مقومات التكامل الإقتصادي:

تحقيق التكامل الإقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها من أجل تشكيل التكامل وإنجاحه ومن أبرز مقومات التكامل هي المقومات الإقتصادية وتتمثل في:

1- توفر الموارد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الإقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة وإمكانيات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك، وهذا ما يوفر أساسا ملائما يناسبها تستند إليه عملية التكامل، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات[2].

[1] مبروك نزيه عبد المقصود، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007 ص 25.

[2] سعد جاب الله أحمد، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة النافتا-، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013- 2014 .

2-التخصص وتقسيم العمل: إن التكامل الإقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، لذلك فان تنظيم المنافسة من خلال التخصيص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلافي الأضرار والحصول على منافع اكبر، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

3-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، ولا شك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وان العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

4-توفر طرق ووسائل النقل والاتصال: يبرز هذا الأساس والمقوم للتكامل الإقتصادي كعنصر هام في نجاحه وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل نقل واتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي أو النقل البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيه.

ب- مراحل التكامل الإقتصادي(درجاته):

يتخذ التكامل الإقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الإتحاد الإقتصادي التام، أي أن درجات التكامل الإقتصادي تتراوح بين

التخفيف في القيود والم جودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل .

1- إتفاقية* التجارة التفضيلية:

تعتبر إتفاقية التجارة التفضيلية أولى مراحل ودرجات سلم التكامل الإقتصادي حيث تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتخدها دولة معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها البعض إمتيازات جمركية متبادلة بمعنى أخر هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها، وقد تمتد هذه الدول فيما بينها ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الإقتصادي ومن أمثلة ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ سنة 1936بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة[1].

2- منطقة التجارة الحرة :

في هذه المرحلة يتم الإتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيلتنمية التجارة البينية فيما بينهما، وبالتالي تلتزم كل دولة من الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركيةوإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء على أن تحتفظ كل هذه الدولبالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل[2].

ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك .

3- الإتحاد الجمركي :

[1] فؤاد أبو ستيت، **مرجع سبق ذكره** ص: 10،9 .

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006ص ص: 18- 17.

* تسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي .

يتشابه الإتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إنعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد إلا أنه يلزم أعضاءه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم.

هناك بعض المشاكل التي تواجه وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول الأعضاء في الإتحاد مع دول العالم الأخرى تتمثل في :[1]

– معدل التعريفة وكيفية حسابه.

– صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لإختلاف التبويب في كل دولة من دول الإتحاد.

– مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل : إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل المعادلة الآتية[2]:

الإتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي المعروف ومن أمثلة ذلك ولايات ألمانيا سنة ألمانيا سنة 1834بإسم "الزولفرين" والذي مكن بسمارك من توحيد ألمانيا سنة 1870 .

4– السوق المشتركة :

إضافة إلى الإنجازات التي يحققها الإتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الإقتصادي وهي تسمح بإنتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء وهذه الخطوة بإتجاه خلق إقتصاد واحد[3].

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الآتية[4]:

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص :117 -118 .

[2] سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية : التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى،2005، ص: 40 .

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.ص: 389.

[4] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص:44 .

السوق المشتركة = الإتحاد الجمركي + تحرير إنتقال عناصر الإنتاج .
ومن أمثلة ذلك السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي كوميسيا .

5- الإتحاد الإقتصادي :

إن السير في إتجاه تحقيق الإتحاد الإقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدولالأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطورا وشمولية ويحتوي على جميعمزايا وصفات السوق المشتركة فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما فإنالإتحاد الإقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمةلجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي وعندما يتبنى الإتحاد الإقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء في الإتحاد يصبح إتحادا نقديا أيضا.[1]

ويمكن صياغته في شكل المعادلة الآتية :[2]

الإتحاد الإقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء ومن أمثلة ذلك الإتحاد الأوروبي.

6- الإتحاد النقدي:

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة نشاء وحدة نقدية موحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص: 411 ..
[2] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43 .

اقتصاديات دول الإتحاد، من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الإتحاد النقدي الأوربي **منطقة اليورو**[1] .

7- الإتحادالإقتصادي التام:

يعتبر التكامل الإقتصادي التام آخر درجات التكامل الإقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الإقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الإقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الإقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية و، يمكن القول أنه في الاتحاد الإقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والإجتماعية وغيرها، وايجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات[2].

المطلب الثالث : مزايا ومشاكل التكامل الإقتصادي

مثل ما يحقق التكامل الإقتصادي العديد من المزايا للدول الأعضاء، فإنه قد ينتج عنه بعض المشاكل والتكاليف، وهذا ما يتم تناوله في هذا المطلب .

أ- مزايا التكامل الإقتصادي:

1- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة :

أهم نتائج قيام التكامل الإقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية،وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية[3].

---

[1] رميدي عبد الوهاب "، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-** " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2007/2006،ص:14.

[2] المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص:243 .

[3] المختار رنان، **تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، رسالة ماجستير في علوم التسيير**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص111 - 112

2- إتساع حجم السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة :

كذلك ينتج عن قيام التكامل الإقتصادي إتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير، ويقصد بها ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث أنه باستيعابه لكميات متزايدة من الإنتاج يسمح بإقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف لإنتاجها، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل[1].

3- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات :

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من وارداتها من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلى الإستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها[2] .

4- إرتفاع معدل النمو الإقتصادي:

يؤدي التكامل الإقتصادي بصفة عامة إلى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الإستثمار وما يتتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى زيادة الحافز على الإستثمار مما يفتح مجالا أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المنطقة التكاملية، بهدف تحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال في إنتاج السلع المطلوبة، وبالتالي تصبح الفرصة مهيأة لدخول مستثمرين أجانب في مجال الإستثمار في الطاقات الإنتاجية وإقامة المشاريع الكبرى داخل التكامل، هذا وفضلا عن أن التكامل يعمل على تشجيع طاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وتحرير حركة انتقال وتوطن رؤوس الموال داخل المنطقة التكاملية حيث يتيسر استغلال موارده جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع من التكامل الإقتصادي تسهيل عملية تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الإقتصادي[3].

---

[1] مبروك نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص:32.

[2] عائشة خلوفي،**تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**-مذكرة مقدمة كجزء من متطلباتتيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس-سطيف-2011-2012 .

[3] أحمد أبو ستيت، **مرجع سبق ذكره**، ص :25 .

5- زيادة القوة التفاوضية :

من مزايا التكامل الإقتصادي، أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، فالتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده ويترتب على زيادة قدرة المساومة تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث تستطيع دول التكامل من الحصول على واردات بأسعار أقل، كما يمكنها أن ترفع من أسعار صادراتها نظرا لانعدام المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية، الآمر الذي يجعل مبادلاتها التجارية في وضع أفضل[1] .

6- خلق فرص للعمالة والاستفادة من مهاراته :

لاشك أن ما يترتب على التكامل الإقتصادي، من إتساع حجم السوق وزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية، سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، من جهة أخرى فإن التكامل الإقتصادي يعمل على تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهكذا كفيل بإظهار مهارات وقدرات اليدالعاملة، وبالتالي يسمح بتنميتها والإستفادة منها بالشكل الأمثل[2] .

ب- مشاكل التكامل الإقتصادي:

لا يخلو أي تكامل إقتصادي من مشاكل لعل أبرزها يتمثل في:

1-مشكلة التعريفة الموحدة :

سبق وأن رأينا أن من أهم الإعتبارات التي يجب أخدها في الإعتبار عند إقامة التكامل هوضرورة الإتفاق مقدما على وضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها جميع الدول الأعضاء على وارداتهامن العالم الخارجي.

لكن الواقع أن الإتفاق على وضع هذه التعريفة الموحدة يثير خلافات نظرا لإختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من دول التكامل بسبب تفاوت وإختلاف درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات القائمة من جهة وإختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى، فالدولة التي كانت تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة ستعارض بشدة قبول تعريفة موحدة تقل عن هذا الرسم وإلا عرضت مشاريعها لخطر المنافسةالأجنبية.

[1] مبروك نزيه عبد المقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص :33 .

[2] **المرجع السابق الذكر**،ص:36 .

والدولة التي كانت تفرض رسما منخفضا على وارداتها من الدول الأجنبية ستعارض بشدة هي الأخرى قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم، وإلا عرضت مصالحها التجارية للخطر.

ومن هنا يصعب وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية لأن مصالح الدول الأعضاء في التكامل تختلف فيما بينها .

ولحل هذه المشكلة يكون من الضروري الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف ويكون ذلك بالطريقة التالية :[1]

– بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا عن وجوب تخفيض تعريفتها على بعض السلع مع إلزامها بالقيام بتخفيضها فيما بعد تدريجيا.

– أما بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أقل من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا من

– وجوب رفع تعريفتها على بعض السلع التي تستوردها بشرط أن تكون هذه السلع ضرورية للإنتاج المحلي مع إلزامها برفعها تدريجيا فيما بعد.

2–مشكلة الحماية الجمركية :

تنشأ نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نمو اقتصادياته، إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة، ولكل دولة مستوى معين من النمو الإقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها[2] .

ومن هذا يكون من الصعب إقناع الدول الأعضاء بالتنازل عن هذه الحماية ولمواجهة هذه المشكلة يمكن لكل طرف اختيار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد وإعانات المنتجين بصفة تدريجية، وفي بعض الحالات تقدم تعويضات للمشاريع المتضررة من جراء رفع الحماية عليها .

3–مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك :

تمثل إيرادات الجمارك جزءا مهما من إيرادات الدولة وإقامة تكامل إقتصادي بما يستلزمه من إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة موحدة إتجاه العالم الخارجي سيؤثر على حصيلة إيرادات الدولة من الجمارك وخاصة في الدول الصغيرة التي تمثل إيرادات الجمارك جزءاكبيرا من مجموع إيراداتها العامة.

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سبق ذكره**، صص :215-216 .

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**1989–2017، دار الحامد، ص:69-70 .

4-توزيع المكاسب وتعويض الخسائر:

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع[1] .

5- إنتقال الأزمات :

وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الإقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي[2].

[1] كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة -اليونان** خلال الفترة 2015/2008-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة2015-2016 .

[2] يحي سعاد،**"تقييمسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة – من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي-** ،" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة بسكرة،2013/2012،ص:11 .

المبحث الثاني:المفاهيم العامة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية

إن التكتلات الإقتصادية الإقليمية ترتبط بمجموعة من المفاهيم والدوافع إلى إنشائها وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث حيث سيتم التطرق إلى مفهوم الإقليمية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتم تناول مفهوم التكتلات الإقتصادية، وفي المطلب الثالث سيتم التطرق إلى أهداف التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

المطلب الأول : معنى الاقليمية

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الإقتصادية الدوليةالتي تتدرج بين الشمولية والعولمة المتصاعدة بإستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية، ومنه يمكن تعريف ظاهرة الإقليمية بأنها تتمثل في إتجاه كثير من دول العالم إلى الإنخراط في ترتيبات إقليمية ساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من إتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي والتي يمكن بالتبعية أن تشكل إقليما إقتصاديا جديدا[1] .

ولقد شجع تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإقليمية قيام مبادرات ممثالة في شرق أسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية،الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول الأسيان من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للأسيان[2].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في التجارة بإعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة[3].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية : الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005،ص: 47 .

[2] أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ص:50.

[3] **المرجع السابق**، ص:52 .

المطلب الثاني: مفهوم التكتلات الإقتصادية

يمكن تعريف التكتل الإقتصادي الإقليمي الدولي على أنه عبارة عن درجة معينة من التكامل الإقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا وإجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارةالدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة منالرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول[1] .

تظهر التكتلات الإقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الإندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الإقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية[2] .

المطلب الثالث: أهداف التكتلات الإقتصادية

إقامة التكتل الإقتصادي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية أهمها:

1-الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: بتوسيع حجم السوق وتوجيه الإستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، والعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

2-تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي: للإستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل الممكنة.

3-تسهيل التنمية الإقتصادية: من خلال خلق فرص جديدة تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل[3].

4-رفع مستوى الرفاهية: من خلال تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.

5- تخفيض أثر الصدمات الخارجية: من خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،2003، ص: 30 .

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية،2003 ص: 310.

[3] فلاح خلف الربيعي،**التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية**،الحوار المتمدن-العدد: 2310 - 2008 / 6 / 12 -10:43

المبحث الثالث: التجارة الدولية، المفاهيم والنظريات

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة الإعتماد المتبادل بين دول العالم وتزايد هذا الإعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الإقتصاد والأسواق، حيث تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الإقتصادية نحو الإستخدمات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحد من تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما وبالتالي إستيرادها من الدول الأخرى، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل التجاري .

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية في المطلب الأول، وإلى نظريات التجارة الدولية في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فسيتم التطرق إلى أهداف التجارة الدولية .

المطلب الأول: مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية

1- مفهوم التجارة الدولية :

تعرف التجارة الدولية كالآتي :

هي أحد فروع علم الإقتصاد تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1] .

- هي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوسالأموال.[2]

- "هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[3]".

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الدولية فيمكن تصنيفها إلى مايلي :

1-تبادل السلع الملموسة، كالسلع الإستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية.

2- تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.

---

[1] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،، 2009ص:8 ..

[2] حسام علي داود وأخرون، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 ص: 14 .

[3] موسى مطر وأخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001ص: 13 .

3- حركة رؤوس الأموال والمعاملات الدولية المتعلقة بالقروض والإستثمارات الأجنبية.

4- تبادل عناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في إنتقال الأيدي العاملة من بلد إلى أخر سواء بإستقطاب الكفاءات أو الهجرة الإختيارية بحثا عن العمل بأجر مرتفع.

إذن التجارة الدولية :هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة.

2- ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية:

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في بعض الجوانب الشكلية (من خلال التعريف)، إلا أن هدفها واحد ألا وهو زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع والخدمات وفي ما يلي بعض جوانب الاختلاف بينها:

1- أن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم.

2 -تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط، بينما تتم التجارة الخارجية بعملات متعددة تمثل الدول المشتركة في التجارة[1].

3 -تحدث التجارة الداخلية في ظل نظام إقتصادي وسياسي موحد، بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة.

4 -تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية.

5 -إختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعوامل المؤثرة في التجارة الداخلية.

6 -صعوبة إنتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بسهولة إنتقالها في حالة التجارة الداخلية.

7 -إختلاف العوامل الطبيعية والجوية التي تحكم كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

8 -إختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الإقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي لكل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

3- أسباب قيام التجارة الدولية:

[1] حسام علي داود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:15.

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود فإذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية[1]:

-لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الإكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.

-تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها وبالذات الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.

اختلاف ظروف الإنتاج فبعض المناطق ذات المناطق الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز والقطن .

- اختلاف الميولوالأذواق .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

بإختصار توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي ونجدها كما يلي:

1- النظرية الكلاسيكي للتجارة الدولية :

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة (ذهب، فضة) ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض فوسائل الإنتاج والعنصر البشري والثروات الطبيعية وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرين الكلاسيك آراء التجاريين وانتقدوها بشدة ودعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[2].

وتحاول آراء المفكرين الكلاسيكيين تفسير ثلاث أمور أساسية:

- تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية وبالتالي التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي.
- تحديد النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل الدولة .
-كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الإقتصادية الدولية[3].

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ص 17.

[2] Bernard Gullochans, **theoriesde la change international**, P.U.F, 1976, P 111.

[3] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الأدوية " حالة مجتمع صيدال"**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعةالجزائر، بلد الجزائر، 2007/2006 ص:3 .

1-1-نظرية النفقات المطلقة آدم سميث(1723-1790):

كان آدم سميث أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية التي تؤكد على ضرورة تحرير ظروف إستيراد السلع الأجنبية من خلال تخفيض القيود الجمركية فقد برهن سميث في كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776على ضرورة وأهمية التجارة الدولية مؤكد أن التبادل مفيد لكل بلد فكل بلد يوجد فيه أفضلية مطلقة .

وقد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة وعلى أساس نظرية تحيري التجارة قامت انجلترا في القرن التاسع عشر بعقد معاهدات تجارية ثنائية مع كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا والنمسا والسويد وغيرها وقد ساهمت سياسة تحرير التجارة آنذاك في توطيد مواقع انجلترا المهيمنة في الصناعة العالمية والتجارة والحملات البحرية .

1-2-نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823) :

يرجع الفضل في محاولة لتفسير التجارة الدولية تفسيرا علميا أي "آدم سميث" الذي أشار في كتابة الشهير ثورة الأمم سنة 1776 بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء في نطاق المشروع الخاص أو المحيط الدولي وفي هذا الإتجاه يتبنى آدم سميث مقولته بأن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من السلع إلى الدول الأخرى ويمكن تلمس ذلك من خلال تفسيره لقيام التبادل[1].

1-3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل(1806-1873):

أجابستيوارت عن السؤال السابق أن نظرية النفقات النسبية المطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صورة هذا التبادل فقال في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها وهي نظرية القيم الدولية لأنها تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، وبالتالي تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق من التجارة[2].

ويقصد بحجم التبادل ذلك حجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والوارادت ويمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي[3] :

1S .Economie ,P.Wlson**, the economices factor in international relations**, I.B tavrs, London, 2001, P 22**.**

[2]محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص :3 .

[3]سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009، ص :85 .

معدل التبادل الدولي = 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات = قيمة الوارادت .
معدل التبادل الدولي أكبر من 1 معنى ذلك قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات .
معدل التبادل الدولي أصغر من 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات أصغر من قيمة الواردات.

2- النظريات النيوكلاسيكية :

إحتوت هذه النظرية على نظريتين هما نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـ هكشر أولين، و لغز ليونتيف .

2-1 نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـ هكشر أولين :

رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أنالعمل أساسا لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظريةالقيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيماأنفق من عناصر الإنتاج على السلعة وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعارالسلع المنتجة.

ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة منحيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنا تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد منمزايا الحجم الكبير للإنتاج،وهكذا بتضافر العاملين عامل وفرة الإنتاج وعامل الحجم الكبير[1]

2-2 لغز ليونتيف :

قام هذا الاقتصادي بتطبيق إختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن لو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للانتهاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الو.م.أ والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال، فطبقا لتلك النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل

[1] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص:31 .

الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في ألو.م.أ بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن على أمريكا أن تصدر سلعاذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذاتكثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[1]

3-النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

برزتنظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف وتقبع في جانب العرض وبعضها اعتمد نهجا مخالفا في جانب الطلب.

3-1-المدخل المرتكز على جانب الطلب:

وتمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب نظرية "linder" .

3-1-1-تحليل لندر"linder" :

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي "ستافن ليندر""linderstaffan" وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأدوات وقد بدأ لينذر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية[2] :

- أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.
- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارةبين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدولالأخرى بسبب تساوي القدر الشرائية.

يعتمد تفسير لينذر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في هبات من عوامل الإنتاج أما الثانية فتقوم بين الدول متخلفة والدول والمتقدمة وترجع إلىعوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد وتجارة الموارد الأولية حسب لينذر، إنما يرجع إلى أمر واضح، توفر الموارد الطبيعية من الموارد الأولية في

[1] **مرجع سابق**، نفس الصفحة .

[2] حسام علي داوود، أيمن أو خفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن،2002، ص: 62 .

الدول المختلفة من الناحية ومن ناحية، ون ناحية ندرتها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى .

أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية فإن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي والذي يسميه ليندر الطلب الممثل على سلع التصدير ويمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي[1]:

– يلقي افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على أذواق، ثم أثر الأذواقعلى التكنولوجيا ثم أثر الأخيرة على التجارة الدولية، فأي زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة ما نحو السلع الكمالية طالما أنه من الممكن الحصول عليها، وبسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورةلإنتاج هذه السلع وبسبب إرتفاع الإنتاج فإن أرباحهم ستتجاوز بكثير تكاليف الطلب الذي دفعهم في البداية إلى التطويرومن ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل هذه السلع بأسعار منخفضة .

– كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ، اللغة، الدين إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تصنع عقبات أمام التجارة المحتملة فالسلع التي تنتج بكفاءة في دولة من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عليه من اختلاف هيكل الطلب، وهذا ما أهملته نظرية هيكشر أولين بإفتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

2–المدخل المرتكز على جانب العرض:

تعددت المداخل في جانب العرض والمعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي :

2–1–نظرية الفجوة التكنولوجية :

لقد طور ميشال بمونز"michaelposner"سنة 1921 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي، وذلك بإحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين والمستهلكين موحدين في الخارج، ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس، ومحدد التجارة هنا يعتمد من وجهة على الفجوة التكنولوجية ويرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة لإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى إكتساب مزايا نسبة مستقلة عن

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993ص :81 .

غيرها وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق إنتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا[1].

ولكن الإشكال أن "بوزنر" لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة.

2-2-نظرية دورة المنتج :

لقد استطاع فرنون "vernon" أن يجيب على هذا الإشكال السابق من خلال مقالة نشر سنة 1966واسترشد ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل، وبوضوح في نموذجه عن الو.م.أوالذي أسماه " دورة المنتج" أن المنتج يكن جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك ويظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن من خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في الإقتصاد حيث تتمثل أهميتها فيما يلي[2] :

1-توفير السلع التي لا تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

2-تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

3-تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

4-زيادة الدخل القومي إعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.

5-أنها توسع إمكانيات إستهلاك الدولة بحيث تسمح للدولة بأن تستهلك من كافة السلع ومنتجات الدول الأخرى[3]. .

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدول بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالعلاقة التالية[4] :

أهمية التجارة الخارجية في الدولة =(الصادرات + الواردات ÷الناتج المحلي الإجمالي) × 100 .

---

[1]منى مسغوني، **علاقة سياسة الوارادت بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة**-1970-2001- أطروحة ماجستير " غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص:16 .

[2]حسام علي داوود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :17-18 .

[3]كامل البكري، الإقتصاد الدولي : **التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2002ص:8.

[4]محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، **إقتصاديات دولية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص :24 .

حيث كلما إرتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على إرتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدول والعكس صحيح. يلاحظ مما سبق مدى أهمية التجارة الدولية بالنسبة لأي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أونامية، رأسمالية أو إشتراكية، كبيرة أو صغيرة الحجم، نظرا لأن دول العالم أصبحت مترابطة ولا تستطيع أي دولةفي العالم أن تعيش منعزلة عن باقي الدول الأخرى، فالدول تحتاج إلى بعضها البعض، كما لا تستطيعأي دولة أن تطبق سياسة الإكتفاء الذاتي طالما أنها تسعى إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والذي يتحقق من خلال الإعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الخارجية.

خلاصة :

تم التعرض في هذا الفصل إلى التكامل الإقتصادي من خلال الماهية والدوافع والمقومات وإلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية وأهدافها بالإضافة إلى مفاهيم التجارة الدولية ونظرياتها وتم التوصل إلى ما يلي:

– لم يكن هناك إتفاق عام حول مفهوم محدد وموحد للتكامل الإقتصادي بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم وإختلفت بإختلاف مفاهيم رواد الفكر الإقتصادي.

– إن دوافع وأهداف التكامل الإقتصادي تختلف ما بين الدول النامية والدول المتقدمة وتتمثل أساسا في الدوافع الإقتصادية والأمنية والإجتماعية وأهمها بالدرجة الأولى هي الدوافع الإقتصادية

– أنه لابد من توفر مقومات لدى الدول لإنجاح عملية التكامل فيما بينها وأبرزها المقومات الإقتصادية .

– أن تحقيق درجة عليا من التكامل الإقتصادي لا يأتي بالصدفة وإنما يمر بعدة مراحل ودرجات.

– كما تم التطرق إلى مجموعة من المزايا التي يحققها التكامل الإقتصادي للدول الأعضاء كما ينتج عنه مشاكل وأعباء تجبر الدول المكتملة على تحملها .

كما تم تناول أيضا في هذا الفصل المفاهيم العامة للتكتلات الاقتصادية حيث اتضح مايلي:

– أن مفهوم الإقليمية هو مفهوم قديم الظهور وتطور مع الزمن .

– أن مفهوم التكتلات الإقتصادية يعكس الجانب التطبيقي للتكامل الإقتصادي الذي هو عبارة عن الجانب النظري .

– أن التكتلات الإقتصادية الهدف من ورائها الحصول على مزايا اقتصادية منها وفرة المنتجات ورفاهية وتنمية اقتصادية .

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم ونظريات التجارة الدولية وتم التوصل إلى مايلي:

– الإتفاق على مفهوم موحد للتجارة الدولية بين مختلف الإقتصاديين باختلاف نظرياتهم واتجاهاتهم .

– أن التجارة الدولية أحد فروع علم الإقتصاد ولها أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم.

– أن التجارة الدولية تختلف عن التجارة الداخلية في بعض الجوانب الشكلية إلا أن هدفها واحد وهو زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات.

–أن هناك أسباب لقيام التجارة الدولية حيث لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم وأن تعتمد على نفسها كليا مهما امتلكت من مقومات .

كما تم التعرض إلى نظريات التجارة الدولية حيث تبين مايلي :

– النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية إعتمدت على نظرية القيمة–عمل في تحديد قيمة السلعة.

– النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية إعتمدت بالإضافة إلى فروض الكلاسيك على وفرة أو ندرة عنصري العمل ورأس المال .

الفصل الثاني

تمهيد :

إن من خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد هو الإتجاه نحو تكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية، حيث تتجه الدول للدخول في هذه التكتلات من أجل الحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية.

مجموعة "بريكس" هي منظمة سياسية واقتصادية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006 وعقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009. وكان أعضاؤها هم الدول ذوات الإقتصادات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تحت اسم – بريك – أولا تم أنظمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة أواخر عام 2010 ليصبح اسمها بريكس، وتتميز دول المنظمة بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الإقتصاديات الكبيرة والصاعدة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى تأثير هذا التكتل الناشئ على التجارة البينية بالإضافة إلى مساهمته في حركة التجارة الدولية من خلال ثلاث مباحث، حيث سيتم في المبحث الأول تناول ماهية تكتل البريكس والخلفية الإقتصادية له، أما في المبحث الثاني سيتم القيام بدراسة تطبيقية لتجارة دول البريكس البينية والدولية خلال الفترة (2003-2015)، أما في المبحث الثالث فسيتم التطرق إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس والعالم .

المبحث الأول : الإطار النظري لتكتل البريكس

ظهر في الحقبة الأخيرة تكتل اقتصادي قوي صاعد ينبئ بقوة إقتصادية إقليمية كبيرة ومتطورة من حيت التجارة الخارجية والبينية ومنافسته الحادة لباقي التكتلات الإقتصادية القائمة، وقد ظهر مسمى البريكس لأول مرة كمفهوم عام 2001، وهو إختصار للدول الخمسة البرازيل روسيا الهند الصين وجنوب إفريقيا وهي عبارة عن مزيج اقتصادي من مختلف القارات لدمج اقتصاديات العالم وتسعى هذه الدول إلى تطوير الاقتصاد البيني ومنافسة أقوى الاقتصاديات العالمية والنهوض بقطاع التجارة الخارجية بالإضافة إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، والحصول على دور هام في إدارة الإقتصاد العالمي .

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية التكتل ونشأته في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى الوزن الإقتصادي لتكتل البريكس، وفي المطلب الثالث سيتم تناول خلفيات وأسباب وأهداف قيام البريكس .

المطلب الأول : تعريف ونشأة تكتل دول البريكس

البريكس هو اختصار يشير إلى اقتصاديات الدول الخمسة : البرازيل، روسيا، الهند والصين وجنوب إفريقيا وقد ظهر البريكس أول مرة كمفهوم اقتصادي في عام 2001 على يد جيم أونيل من مؤسسة **غولدمان ساكس " goldman sachs"** وبعد انضمام جنوب إفريقيا أواخر عام 2011 أضيف حرف **" s"** لتصبح **brics** وقد تنبأ عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بأن يتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه الدول في عام 2050 على المؤشرات الاقتصادية للدول السبع الكبرى، أما بحلول 2025 فسيتقدم على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتربط هذه الدول الخمسة بين القارات أسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا[1] .

تضم مجموعة البريكس أربع قارات ويبلغ تعداد سكان الدول الخمسة 43% من سكان العالم وتستحوذ على 18% من الاقتصاد العالمي وتستحوذ على 15% من التجارة الدولية، ويبلغ مجموع بلدانها ربع مساحة الكرة الأرضية [2].

[1] وسام سعد، **البريكس تكتل عابر للأحادية، مجلة الصناعة والاقتصاد**، لبنان 2013، ص:03 .

[2] محمد العسومي، **مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل**، العدد 19، 2013، ص: 65 .

بدأت المفاوضات لتشكيل التكتل عام 2006 وعقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009، وكان أعضاؤها هم الدول ذوات الاقتصاديات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تحت إسم "بريك" أولا ثم انضمت " جنوب إفريقيا " إلى المنظمة عام 2010 ليصبح اسمها "بريكس".

وتتميز دول المنظمة بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصاديات الكبيرة والصاعدة .

ويعيش في الدول الخمس نصف سكان العالم ويوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة (13.6 تريليون دولار) ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة 4 تريليون دولار.

ووصف الرئيس الصيني لي جينتاو دول "بريكس" بأنها "المدافعة عن مصالح الدول النامية وأنها قوة من أجل السلام العالمي .

وكان وزراء خارجية دول "بريك" اجتمعوا في نيويورك عام 2006 منشئين بذلك سلسلة اجتماعات لاحقة للتشاور حول تأسيس المنظمة وفي عام 2008 عقد اجتماع في مدينة ييكاترينبرغ الروسية، ثم تبع ذلك أول مؤتمر قمة لدول المجموعة في 16 يونيو/حزيران عام 2009 في ييكاترينبرغ [1].

- **البريكس والتعاون التجاري** : قال الرئيس الصيني شي جين بينج، إن دول مجموعة "بريكس" يجب أن تعمل على تحرير التجارة وفتح الاقتصاد العالمي .

وبحسب "رويترز"، فقد ذكر شي في بدء أعمال القمة التاسعة، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا والمنعقدة في مدينة شيامن في جنوب شرق الصين، أنه ينبغي لدول بريكس أن تستكشف وسائل ابتكار غير مكلفة .

وأوضح شي خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى أعمال بريكس، أن بلاده ترحب بحرارة بشركات من دول أخرى للاستثمار فيها، وأن بكين تخطو بنجاح على طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، خلال نحو 40 عاما من الإصلاح والانفتاح .

وأشار الرئيس الصيني إلى أن تنمية الدول الأعضاء في مجموعة بريكس حققت منافع ملموسة لما يزيد على ثلاثة مليارات شخص، وتابع قائلا : "في العقد السابق ارتفع إجمالي الناتج المحلي للمجموعة 179 في

[1] متاح على الموقع الالكتروني : http://www.bbc.com/arabic/business/2012/03/120329_brics_history تاريخ الاطلاع 2018/04/07 الساعة : 13 :22 .

المائة، وزادت التجارة 94 في المائة، بينما زاد عدد سكان الحضر 28 في المائة، ما أسهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي وعودته لتحقيق النمو [1] .

المطلب الثاني: الوزن الإقتصادي لتكتل البريكس

تلعب دول بريكس: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، دوراً مهماً ومتنامياً على الساحة الدولية، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالمية[2] :

- تشكل مساحة دول بريكس 30 % من اليابسة في الكرة الأرضية، تضم 40 % من مجموع سكان العالم ويصل حجم الناتج الإقتصادي لدول بريكس ما يقرب من 18 % من الناتج الاقتصادي في العالم .
- يصل حجم التجارة الخارجية للمجموعة إلى 15 % من حجم التجارة الخارجية العالمية، كما تجذب نصف الإستثمارات الأجنبية في العالم .
- يُعدّ اقتصاد الصيني ثاني أكبر الإقتصاديات في العالم مع معدل نمو سنوي قدره 10 % على مدى السنوات الثلاثين الماضية .
- الصين أكبر مصدر، وثاني أكرب المستوردين في العالم .
- يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الإقتصاديات في العالم .
- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادي عشرة في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضاً .
- تمتلك الهند سوقاً استهلاكيا كبيرا، وهي واحدة من أهم الدول المصدرة .
- تمثل جنوب أفريقيا، بصفتها صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأفريقي، واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم، كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم
- تتبنّى الصين والهند خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الإقتصادي الخاص به .
- وقع قادة دول مجموعة « بريكس » في التاسع من مارس/ آذار 2015 قانون اتفاقية إنشاء بنك جديد للتنمية للمجموعة، وكانوا قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال يبلغ 100 مليار دولار عام 2014، وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية .

[1] متاح على الموقع الالكتروني : http://www.aleqt.com/2017/09/03/article_1246176.html تاريخ الاطلاع : 13-05-2018 الساعة : 32 : 21

[2] **مجلة أفاق المستقبل**، العدد : 26، ابريل/مايو/يونيو 2015.

المطلب الثالث : البريكس الخلفيات، الأسباب والأهداف

هنالك أسباب و أهداف عديدة لقيام تكتل البريكس نذكر منها:

- ❖ القطبية الأحادية من خلال هيمنة الولايات المتحدة على الإقتصاد العالمي .
- ❖ سيطرة القوى الغربية على أجهزة النظام الإقتصادي العالمي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة .
- ❖ الأزمة المالية لعام 2008 وما خلفته من تراجع حاد في أداء إقتصاديات الدول المتقدمة في مقابل نمو سريع للإقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند وروسيا.
- ❖ التطور التكنولوجي والعسكري خاصة للصين وروسيا والسعي للحفاظ على المصالح الإستراتيجية لهما .
- ❖ خلفيات سياسية كثيرة ومتعددة كرفض روسيا والصين لمشروع الدرع الصاروخية وتوسع حلف الناتو شرقا.

وتسعى الدول الخمس المشكلة لهذا التكتل إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- ➢ دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي .
- ➢ إنشاء مؤسسة دولية منافسة للمؤسسات الإقتصادية الدولية الحديثة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
- ➢ تحرير العالم من تأثير المؤسسات التي تسيطر عليها القوى الغربية[1] .
- ➢ الحصول على دور في إدارة الإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة G20 .
- ➢ محاولة استغلال الطاقات الإقتصادية في البحث عن نفوذ متزايد .
- ➢ تأسيس قاعدة إستثمارية وتجارية مشتركة [2].

[1] حياة زلومة، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة تكتل البريكس**– مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص تجارة دولية جامعة الوادي 2014-2015 ص : 47 .

[2] **المرجع السابق**، ص : 48 .

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتجارة البريكس البينية والدولية خلال الفترة (2003-2015)

يعتبر البريكس أحد أهم الترتيبات الإقليمية والتجارية على مستوى العالم، فهو عبارة عن مزيج اقتصادي من مختلف القارات لدمج اقتصاديات العالم، وتسعى دول البريكس لتطوير الإقتصاد البيني والنهوض بقطاع التجارة الخارجية فهذا التكتل يستحوذ على 15% من حجم التجارة الخارجية .

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور ومكانة البريكس في التجارة الدولية خلال الفترة (2003-2015) وهذا من خلال التطرق إلى التجارة البينية للبريكس في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى التجارة بين البريكس والعالم خلال الفترة (2003-2015) .

المطلب الأول : التجارة البينية للبريكس (2003-2015)

1- تجارة السلع بين البرازيل وروسيا (2003-2015)

1-1 تجارة السلع بين البرازيل وروسيا قبل الدخول في البريكس (2003-2005)

الجدول رقم 01 :

تجارة السلع بين البرازيل وروسيا (2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2003	2004	2005
الصادرات	1.756	2.026	3.522
الواردات	2.033	2.177	3.067
نسبة التغير في الصادرات	/	15.37	73.84
نسبة التغير في الواردات	/	7.08	40.88

المصدر: https://wits.worldbank.org/

تاريخ الإطلاع : 2018-04-10 وقت الإطلاع : 11:18

حيث أن نسبة التغير في القيم بين سنتين متتاليتين تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) / سنة الأساس * 100 .

1- 2 تجارة السلع بين البرازيل وروسيا ضمن البريكس (2006-2015)

الجدول رقم 02 :

تجارة السلع بين البرازيل وروسيا (2006-2015)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
2006	4.168	3.929	18.34	28.10
2007	4.870	5.818	16.84	48.07
2008	6.692	8.003	37.41	37.55
2009	3.951	4.922	40.95-	38.49-
2010	5.874	5.977	48.67	21.43
2011	6.318	7.321	7.55	22.48
2012	5.444	6.148	13.83-	16.02-
2013	4.958	6.168	8.92-	0.32
2014	6.118	6.984	23.39	13.23
2015	4.386	5.148	28.30-	26.28-

المصدر : https://wits.worldbank.org/

تاريخ الإطلاع : 2018-04-10 **وقت الإطلاع :** 21:20

حيث أن نسبة التغير في القيم بين سنتين متتاليتين تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) / سنة الأساس * 100 .

الشكل رقم 01 :

المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل وروسيا (2003-2015)

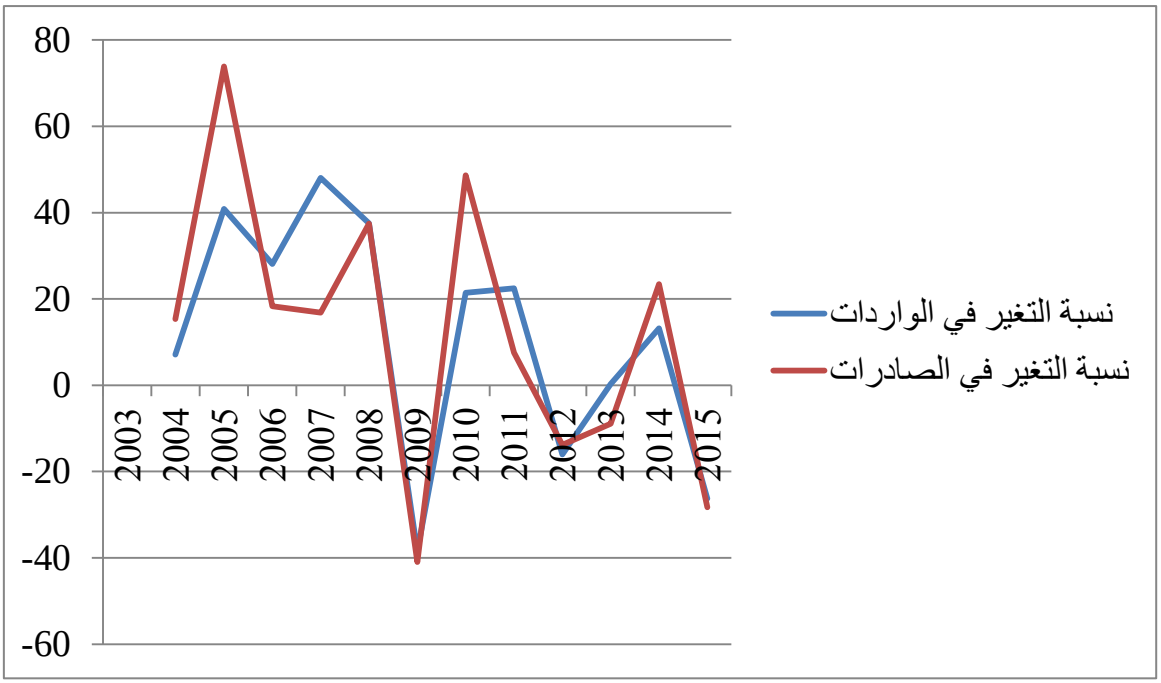

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم 02،01 .

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل وروسيا خلال الفترة (2003–2005) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية بين البرازيل وروسيا أقصاها في سنة 2005 بقيمة 3 مليار و522 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة مليار و756 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات السلعية بين البرازيل وروسيا أقصاها في سنة 2005 بقيمة 3 مليار و67 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 2 مليار و33 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 01 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل وروسيا قد بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 73.84% وبلغت أدناها في سنة 2004 بنسبة 15.37% .

أما بالنسبة لنسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل وروسيا فقد عرفت إرتفاع حيث بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 40.88% بينما بلغت أدناها في سنة 2004 بنسبة 7.08% .

من الجدول رقم 02 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل وروسيا خلال الفترة (2006-2015) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت قيمة الصادرات بين البرازيل وروسيا أقصاها في سنة 2008 بقيمة 6 مليار

و692 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الصادرات خلال نفس الفترة أدناها في سنة 2009 بقيمة 3 مليار و952 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات السلعية بين البرازيل وروسيا خلال نفس الفترة أقصاها في سنة 2008 بقيمة 8 مليار دولار أمريكي، وبلغت أدناها خلال نفس الفترة في سنة 2006 بقيمة 3 مليار و929 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 02 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل وروسيا بلغت أقصاها في سنة 2010 بنسبة 48.67%، بينما بلغت أدناها في سنة 2009 بنسبة −40.95 % بينما بلغت نسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل وروسيا أقصاها في سنة 2007 بنسبة 48.07 %، وبلغت أدناها في سنة 2009 بنسبة −38.49 % .

ويرجع سبب هذا الإنخفاض الحاد في التجارة السلعية بين البلدين إلى أن هذه الفترة (2006−2015) شهدت أزمات عالمية أثرت على حجم التجارة بين البلدين، وتتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة العالمية سنة 2008، وأزمتي انخفاض أسعار النفط والركود الإقتصادي العالمي سنة 2015 وأزمة انكماش الإقتصاد البرازيلي سنة 2015 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق نلاحظ أن حجم التجارة السلعية بين البرازيل وروسيا عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة مع الفترة (2003-2005) أي أن تجارة السلع بين البرازيل وروسيا زادت بعد قيام تكتل البريكس مقارنة مع حجم التجارة بين البلدين قبل التكتل، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين في إطار اتفاقيات دول البريكس على التجارة والتنمية، إلا أن هذه الزيادة في حجم التجارة السلعية بين البلدين عرفت خلال الفترة (2006−2015) في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات التي شهدتها تلك الفترة حيث تتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة العالمية سنة 2008، وأزمتي انخفاض أسعار النفط والركود الإقتصادي العالمي سنة 2015 وأزمة انكماش الاقتصاد البرازيلي سنة 2015 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

2- تجارة السلع بين البرازيل والهند (2003-2015)

2-1 تجارة السلع بين البرازيل والهند قبل الدخول في البريكس (2003-2005)

الجدول رقم 03 :

تجارة السلع بين البرازيل والهند(2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2003	2004	2005
الصادرات	0.921	1.193	2.106
الواردات	0.797	1.218	2.085
نسبة التغير في الصادرات	/	29.53	76.53
نسبة التغير في الواردات	/	52.82	71.18

المصدر : https://wits.worldbank.org/

تاريخ الإطلاع : 2018-04-12 **وقت الإطلاع :** 17:31

حيث أن نسبة التغير في القيم بين سنتين متتاليتين تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس)/ سنة الأساس * 100 .

2-2 تجارة السلع بين البرازيل والهند ضمن البريكس (2006-2015)

الجدول رقم 04 :

تجارة السلع بين البرازيل والهند (2006-2015)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
2006	2.436	2.428	15.67	16.45
2007	2.856	3.046	17.24	25.45
2008	4.352	4.723	52.38	55.05
2009	5.196	5.088	19.39	7.73
2010	7.161	7.462	37.81	46.66
2011	8.591	9.816	19.97	31.54
2012	11.738	10.436	36.63	6.31
2013	9.241	10.188	21.27-	2.37-
2014	11.928	12.184	29.07	19.59
2015	6.716	8.396	43.49-	31.09-

المصدر: https://wits.worldbank.org/

تاريخ الإطلاع : 2018-04-16 **وقت الإطلاع :** 10:56

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100

الشكل رقم 02 :

المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل والهند (2003-2015)

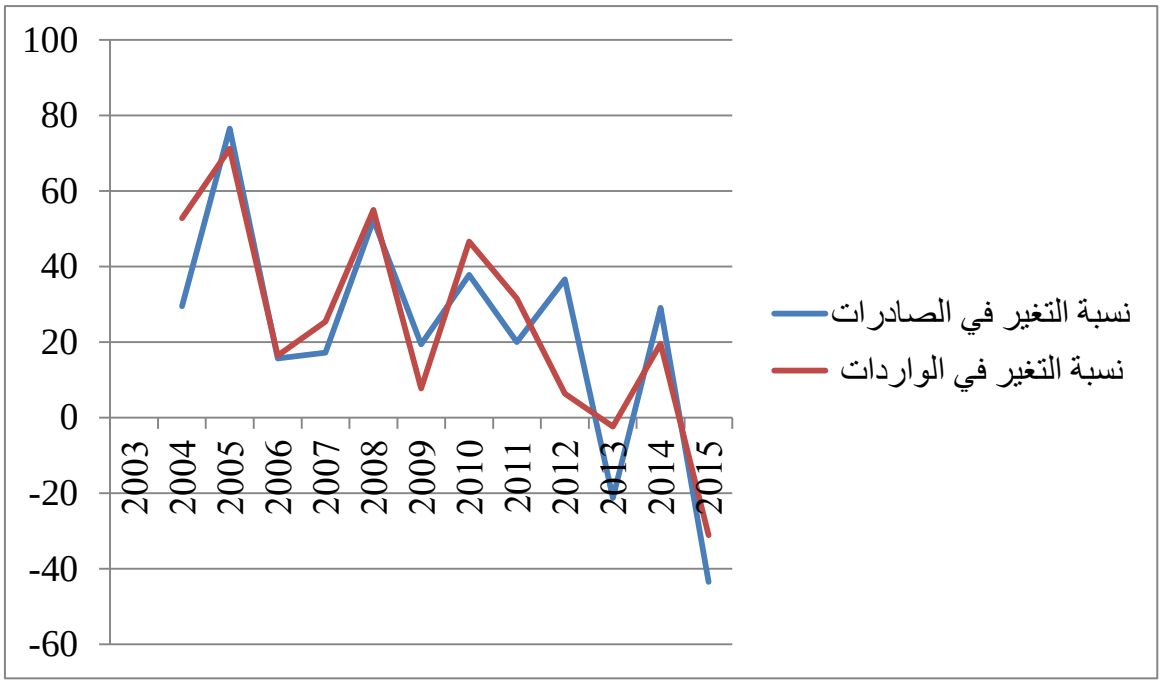

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 03،04 .

– من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل والهند خلال الفترة 2003-2005 عرفت ارتفاعا، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية بين البرازيل والهند أقصاها في سنة 2005 بقيمة 2 مليار و106 مليون دولار أمريكي، وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 927 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات السلعية بين البرازيل والهند أقصاها في سنة 2005 بقيمة 2 مليار و85 مليون دولار أمريكي، وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 797 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 03 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل والهند قد بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 76.53 % وبلغت أدناها في سنة 2004 بنسبة 29.53 % .

أما بالنسبة لنسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل وروسيا فقد عرفت إرتفاع حيث بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 71.18 % بينما بلغت أدناها في سنة 2004 بنسبة 52.82% .

– من الجدول رقم 02 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل والهند خلال الفترة (2006-2015) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض قليل، حيث بلغت قيمة الصادرات بين البرازيل والهند أقصاها في سنة 2012 بقيمة 11

مليار و783 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الصادرات خلال نفس الفترة أدناها في سنة 2006 بقيمة 2 مليار و436 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات السلعية بين البرازيل والهند خلال نفس الفترة أقصاها في سنة 2012 بقيمة 10 مليار و436 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها خلال نفس الفترة في سنة 2006 بقيمة 2 مليار و428 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 04 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل والهند بلغت أقصاها في سنة 2008 بنسبة 52.38 % بينما بلغت أدناها في سنة 2015 بنسبة −43.49 % بينما بلغت نسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل والهند أقصاها في سنة 2008 بنسبة 55.05 %، وبلغت أدناها في سنة 2015 بنسبة −31.09 % .

يرجع سبب هذا الإنخفاض في التجارة السلعية بين البلدين إلى أن هذه الفترة (2006-2015) شهدت أزمات عالمية أثرت على حجم التجارة بين البلدين، وتتمثل هذه الأزمات أساسا في أزمة انخفاض الروبية الهندية سنة 2012، وأزمتي الركود البرازيلي وانهيار أسعار النفط سنة 2015 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق نلاحظ أن حجم التجارة السلعية بين البرازيل والهند عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة مع الفترة (2003-2005) أي أن تجارة السلع بين البرازيل والهند زادت بعد قيام تكتل البريكس مقارنة مع حجم التجارة بين البلدين قبل التكتل، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين في إطار اتفاقيات دول البريكس على التجارة والتنمية،، إلا أن هذه الزيادة في حجم التجارة السلعية بين البلدين عرفت خلال الفترة (2006−2015) في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات التي شهدتها تلك الفترة حيث تتمثل هذه الأزمات أساسا في أزمة انخفاض الروبية الهندية سنة 2012، وأزمتي الركود البرازيلي وانهيار أسعار النفط سنة 2015 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

3- تجارة السلع بين البرازيل والصين (2003-2015)

3-1 تجارة السلع بين البرازيل والصين قبل الدخول في البريكس (2003-2005)

الجدول رقم 05 :

تجارة السلع بين البرازيل والصين (2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2003	2004	2005
الصادرات	6.676	9.115	11.661
الواردات	7.989	12.382	15.346
نسبة التغير في الصادرات	/	36.53	27.93
نسبة التغير في الواردات	/	54.98	23.93

المصدر: https://wits.worldbank.org /

تاريخ الإطلاع :2018-04-16 وقت الإطلاع : 16:31

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100

3-2 تجارة السلع بين البرازيل والصين ضمن البريكس (2006-2015)

الجدول رقم 06 :

تجارة السلع بين البرازيل والصين (2006-2015)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
2006	15.782	20.898	35.34	36.17
2007	22.146	30.963	40.32	48.16
2008	35.329	49.907	59.52	61.18
2009	35.121	44.191	0.58-	11.45-
2010	55.245	63.694	57.29	44.13
2011	76.150	85.176	37.84	33.72
2012	74.640	86.532	1.98-	1.59
2013	81.921	91.602	9.75	5.86
2014	75.506	88.997	7.83-	2.84-
2015	63.02	74.808	16.53-	15.94-

المصدر : https://wits.worldbank.org/

تاريخ الإطلاع :2018-04-16 وقت الإطلاع : 23:09

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100

الشكل رقم 03 :

المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل والصين (2003-2015)

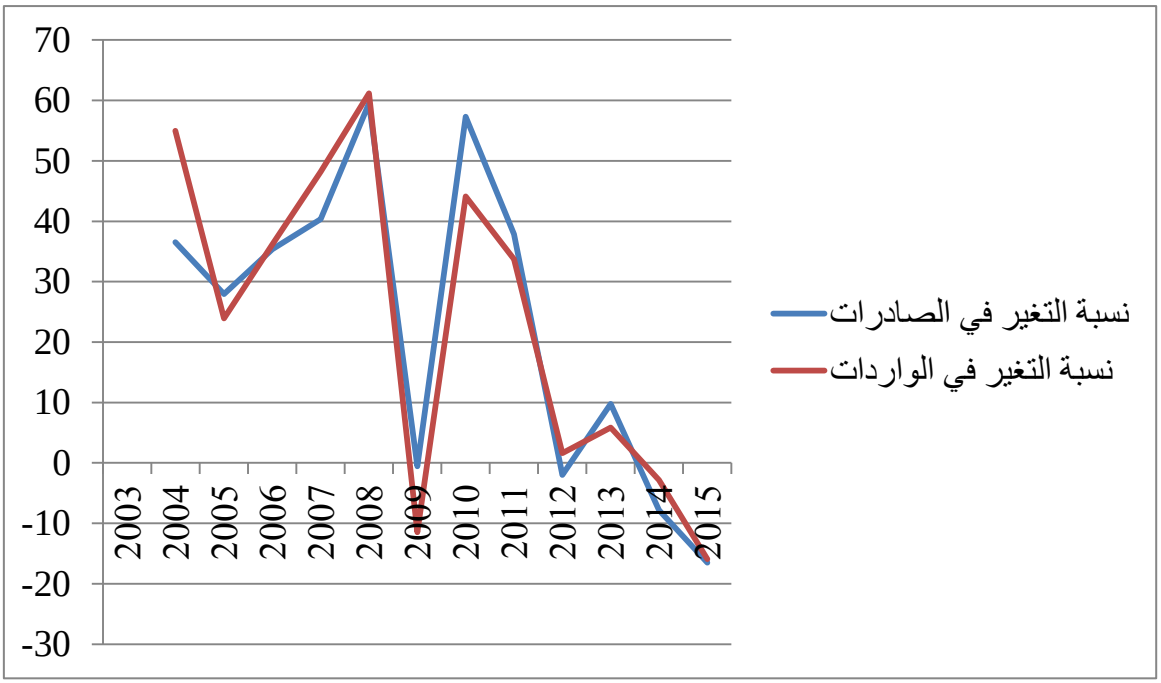

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم 05، 06 .

– من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل والصين خلال الفترة (2003-2005) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية بين البرازيل والصين أقصاها في سنة 2005 بقيمة 11 مليار و661 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 6 مليار و676 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات السلعية بين البرازيل والصين أقصاها في سنة 2005 بقيمة 15 مليار و346 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 7 مليار و989 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 05 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل والصين قد بلغت أقصاها في سنة 2004 بنسبة 36.53 % وبلغت أدناها في سنة 2005 بنسبة 15.37 % .

أما بالنسبة لنسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل والصين فقد عرفت إرتفاع حيث بلغت أقصاها في سنة 2004 بنسبة 54.98 % بينما بلغت أدناها في سنة 2005 بنسبة 23.93 % .

– من الجدول رقم 06 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل والصين خلال الفترة (2006-2015) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت قيمة الصادرات بين البرازيل والصين أقصاها في سنة 2013 بقيمة

81 مليار و921 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الصادرات خلال نفس الفترة أدناها في سنة 2006 بقيمة 15 مليار و782 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات السلعية بين البرازيل والصين خلال نفس الفترة أقصاها في سنة 2014 بقيمة 88 مليار و997 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها خلال نفس الفترة في سنة 2006 بقيمة 20 مليار و898 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 06 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل والصين بلغت أقصاها في سنة 2008 بنسبة 59.52 % بينما بلغت أدناها في سنة 2015 بنسبة – 16.53% بينما بلغت نسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل والصين أقصاها في سنة 2008 بنسبة 61.18 %، وبلغت أدناها في سنة 2015 بنسبة –15.94 % .

يرجع سبب هذا الإنخفاض في التجارة السلعية بين البلدين إلى أن هذه الفترة (2006-2015) شهدت أزمات عالمية أثرت على حجم التجارة بين البلدين، وتتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015، وأزمتي بورصة الصين وانكماش الاقتصاد البرازيلي سنة 2015، بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق نلاحظ أن حجم التجارة السلعية بين البرازيل والصين عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة مع الفترة (2003-2005) أي أن تجارة السلع بين البرازيل والصين زادت بعد قيام تكتل البريكس مقارنة مع حجم التجارة بين البلدين قبل التكتل، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين في إطار اتفاقيات دول البريكس على التجارة والتنمية،، إلا أن هذه الزيادة في حجم التجارة السلعية بين البلدين عرفت خلال الفترة (2006–2015) في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات التي شهدتها تلك الفترة حيث تتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015، وأزمتي بورصة الصين وانكماش الإقتصاد البرازيلي سنة 2015، بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

4- تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا (2006-2015)

1-4 تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا قبل الدخول في البريكس (2003-2005)

الجدول رقم 07 :

تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا (2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2003	2004	2005
الصادرات	0.910	1.281	1.688
الواردات	0.914	1.200	1.650
نسبة التغير في الصادرات	/	44.80	31.77
نسبة التغير في الواردات	/	31.29	37.5

المصدر : https://wits.worldbank.org

تاريخ الإطلاع :2018-04-19 وقت الإطلاع : 21:35

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100

2-4 تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا ضمن البريكس (2006-2015)

الجدول رقم 08 :

تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا (2006-2015)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
2006	1.864	1.816	10.42	10.06
2007	2.274	2.190	22	20.59
2008	2.414	2.436	6.15	11.23
2009	1.615	1.676	33.1-	31.2-
2010	2.020	2.122	25.07	26.61
2011	2.494	2.579	23.46	21.53
2012	2.554	2.513	2.40	2.56-
2013	2.493	2.326	2.38-	7.44-
2014	1.857	2.100	25.51-	9.71-
2015	1.848	1.925	0.48-	8.33-

المصدر: **https://wits.worldbank.org /**

تاريخ الإطلاع :2018-04-20 وقت الإطلاع : 22:34

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير= سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100

الشكل رقم 04 :

المنحنى البياني لنسب تغيرات تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا (2003-2015)

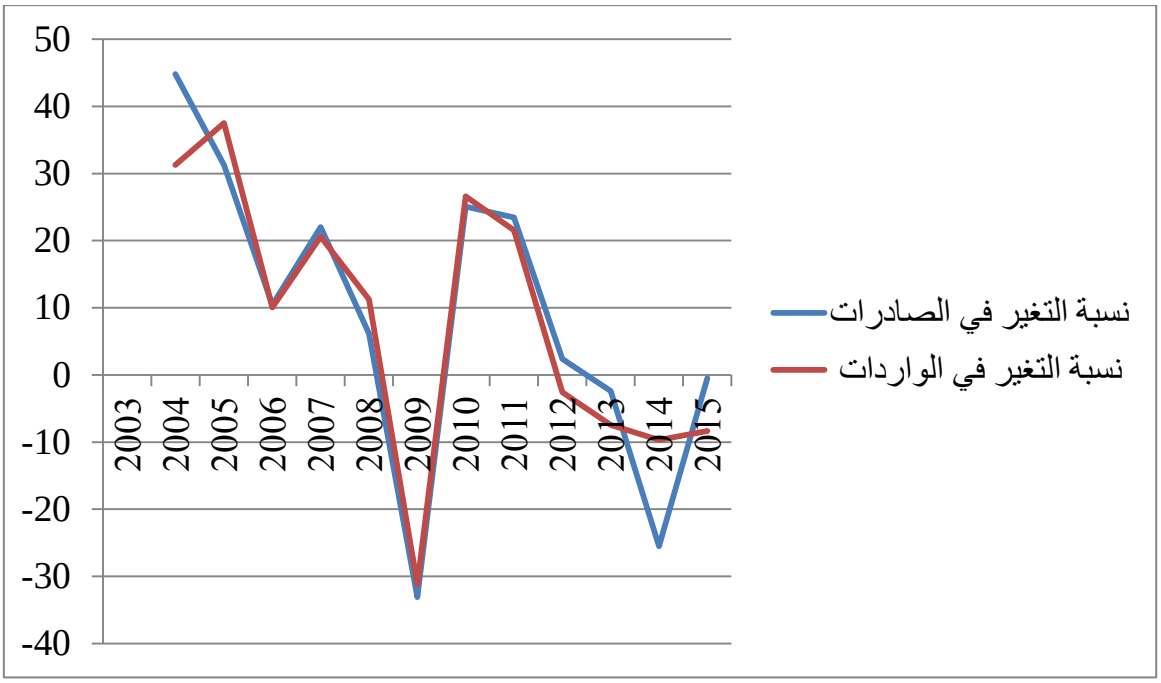

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم 06، 07

– من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا خلال الفترة (2003–2005) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا أقصاها في سنة 2005 بقيمة 1 مليار و688 ألف دولار أمريكي وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 981 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا أقصاها في سنة 2005 بقيمة 1 مليار و650 ألف دولار أمريكي وبلغت أدناها في سنة 2003 بقيمة 914 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 07 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا قد بلغت أقصاها في سنة 2004 بنسبة 44.80 % وبلغت أدناها في سنة 2005 بنسبة 31.77 % .

أما بالنسبة لنسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا فقد عرفت إنخفاضا حيث بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 37.5 % بينما بلغت أدناها في سنة 2004 بنسبة 31.29 % .

– من الجدول رقم 08 نلاحظ أن التجارة السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا خلال الفترة (2006-2015) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض شديد، حيث بلغت قيمة الصادرات بين البرازيل وجنوب إفريقيا أقصاها في سنة 2012 بقيمة 2 مليار و554 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الصادرات خلال نفس الفترة أدناها في سنة 2009 بقيمة 1 مليار و615 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا خلال نفس الفترة أقصاها في سنة 2011 بقيمة 2 مليار و579 مليون دولار أمريكي وبلغت أدناها خلال نفس الفترة في سنة 2009 بقيمة 1 مليار و676 مليون دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 08 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا بلغت أقصاها في سنة 2010 بنسبة 25.07 % بينما بلغت أدناها في سنة 2009 بنسبة –33.1 % بينما بلغت نسبة التغير في الواردات السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا أقصاها في سنة 2010 بنسبة 26.61 %، وبلغت أدناها في سنة 2009 بنسبة –31.2 % .

يرجع سبب هذا الانخفاض في التجارة السلعية بين البلدين إلى أن هذه الفترة (2006-2015) شهدت أزمات عالمية أثرت على حجم التجارة بين البلدين، وتتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمتي انهيار أسعار النفط والركود الإقتصادي العالمي سنة 2015 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق نلاحظ أن حجم التجارة السلعية بين البرازيل وجنوب إفريقيا عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة مع الفترة (2003-2005) أي أن حجم تجارة السلع بين البرازيل وجنوب إفريقيا زادت بعد قيام تكتل البريكس مقارنة مع حجم التجارة بين البلدين قبل التكتل، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين في إطار اتفاقيات دول البريكس على التجارة والتنمية،، إلا أن هذه الزيادة في حجم التجارة السلعية بين البلدين عرفت خلال الفترة (2006-2015) في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات التي شهدتها تلك الفترة حيث تتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمتي انهيار أسعار النفط والركود الإقتصادي العالمي سنة 2015 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

المطلب الثاني : التجارة بين البريكس والعالم (2003-2015)

1- صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم (2003-2015)

1-1 صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم قبل الدخول في البريكس (2003-2005)

الجدول رقم 09 :

صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم (2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2003	2004	2005
البرازيل	73.20	96.67	118.53
روسيا	133.65	181.60	241.45
الهند	59.36	75.90	100.35
الصين	438.22	593.32	761.95
جنوب إفريقيا	31.63	40.26	46.99

المصدر: http://www.intracen.org/default.aspx

تاريخ الاطلاع : 17-04-2018 . وقت الاطلاع : 11:54

2- صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم (2006-2010)

2-1 صادرات سلع وخدمات البريكس (2006-2010)

الجدول رقم 10 :

صادرات سلع وخدمات دول البريكس (2006-2010)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية بالتقريب)

	2006	2007	2008	2009	2010
البرازيل	137.80	160.65	197.94	152.99	201.91
روسيا	301.55	352.66	467.99	301.77	397.06
الهند	121.20	145.90	181.86	176.76	220.40
الصين	968.93	1220	1430	1201	1577
جنوب إفريقيا	52.60	64.02	73.96	53.86	82.62

المصدر :http://www.intracen.org/default.aspx

تاريخ الاطلاع :2018-04-18 وقت الاطلاع : 18:24

2-2 صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم (2011-2015)

الجدول رقم 11 :

صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم (2011-2015)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2011	2012	2013	2014	2015
البرازيل	256.03	242.57	242.03	225.09	191.12
روسيا	516.99	524.76	527.26	497.83	343.90
الهند	301.48	289.56	336.61	317.54	264.38
الصين	1898	2048	2209	2342	2273
جنوب إفريقيا	107.94	98.87	95.11	90.61	69.63

المصدر :http://www.intracen.org/default.aspx

تاريخ الاطلاع: 2018-04-21 وقت الاطلاع : 21:49

الشكل رقم 05 :

المنحنى البياني لصادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم (2003-2015)

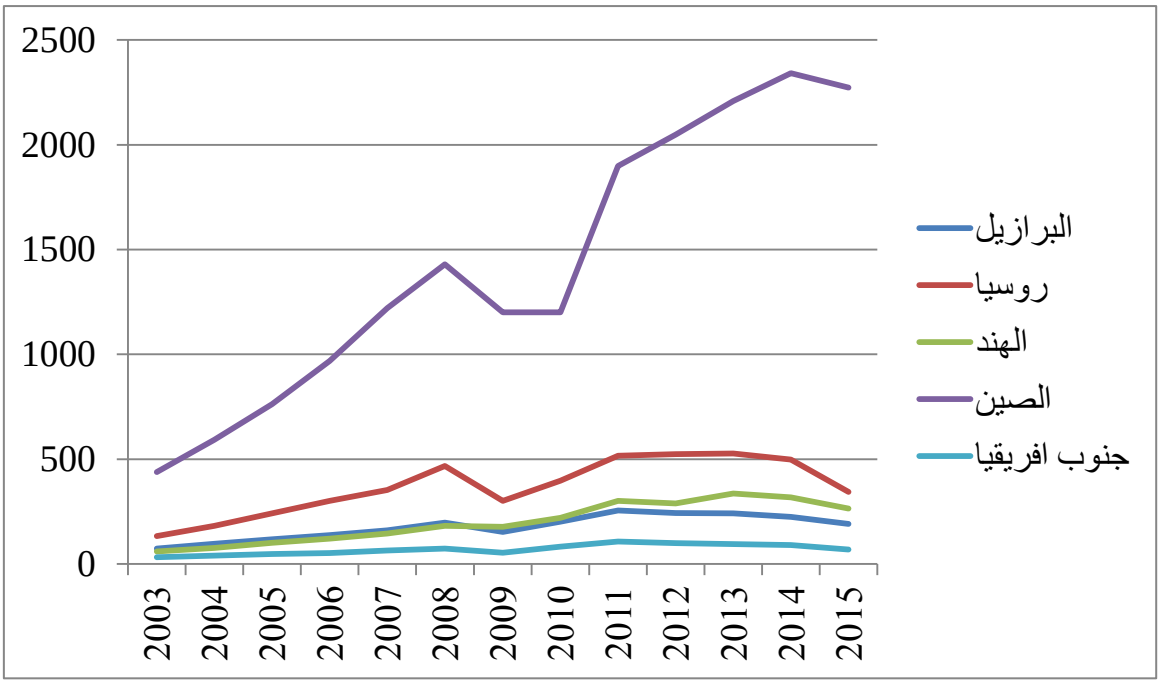

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم 09،10،11 .

من الجدول رقم 09 نلاحظ أن :

- صادرات سلع وخدمات البريكس إلى العالم خلال الفترة (2003-2005) عرفت ارتفاعا، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى أن دول البريكس أعضاء في مجموعة 20 التي أنشئت سنة 1999 ولديها اتفاقيات اقتصادية وتجارية مشتركة حتى قبل الدخول في التكتل .

من خلال الجداول 10،11 نلاحظ أن :

- صادرات السلع والخدمات البرازيلية إلى العالم عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة (2006-2015) حيث بلغت قيمة الصادرات والخدمات البرازيلية إلى العالم أقصاها في سنة 2011 بمقدار 256 مليار دولار وفي سنة 2012 بقيمة 242 مليار دولار بينما بلغت أدناها سنة 2006 و2007 بمقدار 160 مليار دولار وتراجعت أيضا قيمة الصادرات من جديد سنة 2015 بمقدار 191 مليار دولار، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، والتضخم وارتفاع مستوى الدين الخارجي،

وأزمة الركود البرازيلي سنة 2015، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الانفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة.

– صادرات السلع والخدمات الروسية إلى العالم عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة (2006-2015) حيث بلغت قيمة صادرات السلع والخدمات الروسية إلى العالم أقصاها في سنة 2013 بقيمة 527 مليار و260 مليون دولار أمريكي بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 301 مليار و550 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015 وأيضا انهيار الروبل سنة 2014 والعقوبات الاقتصادية التي يفرضها العالم اتجاهها بعد أزمة أوكرانيا وسوريا، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

– صادرات السلع والخدمات الهندية إلى العالم عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة (2006–2015) حيث بلغت قيمة صادرات السلع والخدمات الهندية إلى العالم أقصاها في سنة 2013 بقيمة 336 مليار و610 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 121 مليار و200 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط 2015، وأزمة انخفاض الروبية الهندية سنة 2012 بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

– صادرات السلع والخدمات الصينية إلى العالم عرفت ارتفاعا مع انخفاض بسيط خلال الفترة (2006–2015) حيث بلغت قيمة صادرات السلع والخدمات الصينية إلى العالم أقصاها في سنة 2014 بقيمة 2342 مليار دولار أمريكي بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 968 مليار و930 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار النفط وأزمة بورصة الصين سنة 2015، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الاقتصاديات المترابطة .

– صادرات سلع وخدمات جنوب إفريقيا عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض شديد خلال الفترة 2006–2015 حيث بلغت قيمة صادرات سلع وخدمات جنوب إفريقيا إلى العالم أقصاها في سنة 2011 بقيمة 107 مليار و940 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 52 مليار و600 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمتي انهيار أسعار النفط والركود

الإقتصادي العالمي سنة 2015، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الانفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق نلاحظ أن صادرات السلع والخدمات بين دول البريكس والعالم عرفت إرتفاعا ملحوظا في قيمة وحجم الصادرات خلال الفترة (2006-2015) مقارنة مع الفترة (2003–2005)، أي بعد دخول الدول في تكتل البريكس ارتفع حجم صادراتها من السلع والخدمات إلى العالم مقارنة مع حجم صادراتها قبل دخولها في التكتل، غير أن هذه الزيادة عرفت في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات العالمية والداخلية التي شهدتها الفترة (2006-2015) والتي كان لها انعكاس سلبي على تجارة السلع والخدمات بين البريكس والعالم .

3- واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2003-2015)

3-1 واردات سلع وخدمات البريكس قبل الدخول في التكتل (2003-2005)

الجدول رقم 12 :

واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2003	2004	2005
البرازيل	48.32	62.83	73.60
روسيا	57.34	75.57	98.70
الهند	72.43	98.98	140.86
الصين	412.76	561.22	659.95
جنوب إفريقيا	34.41	47.60	55.03

المصدر : http://www.intracen.org/default.aspx

تاريخ الاطلاع : 2018-04-22 وقت الاطلاع : 15:18

.

2-3 واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2006-2015)

1-2-3 واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2006-2010)

الجدول رقم 13 :

واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2006-2010)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2006	2007	2008	2009	2010
البرازيل	91.34	120.61	172.98	127.72	181.76
روسيا	137.81	199.72	267.05	170.82	228.91
الهند	178.21	218.64	315.71	266.40	350.03
الصين	791.46	956.11	1132.56	1005.55	1396
جنوب إفريقيا	68.47	79.87	87.59	63.76	82.94

المصدر : http://www.intracen.org/default.aspx

تاريخ الاطلاع : 2018-04-23 وقت الاطلاع : 09:55

2-2-3 واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2011-2015)

الجدول رقم 14 :

واردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2011-2015)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	2011	2012	2013	2014	2015
البرازيل	226.24	223.18	239.74	229.15	171.44
روسيا	306.09	316.19	314.94	286.64	182.78
الهند	462.40	488.97	466.04	459.37	390.74
الصين	1743.39	1818.20	1950	1959	1679
جنوب إفريقيا	102.70	104.14	103.44	99.89	79.59

المصدر : http://www.intracen.org/default.asp

تاريخ الاطلاع : 2018-04-23 وقت الاطلاع : 22:40

الشكل رقم 06 :

المنحنى البياني لواردات سلع وخدمات البريكس من العالم (2003-2015)

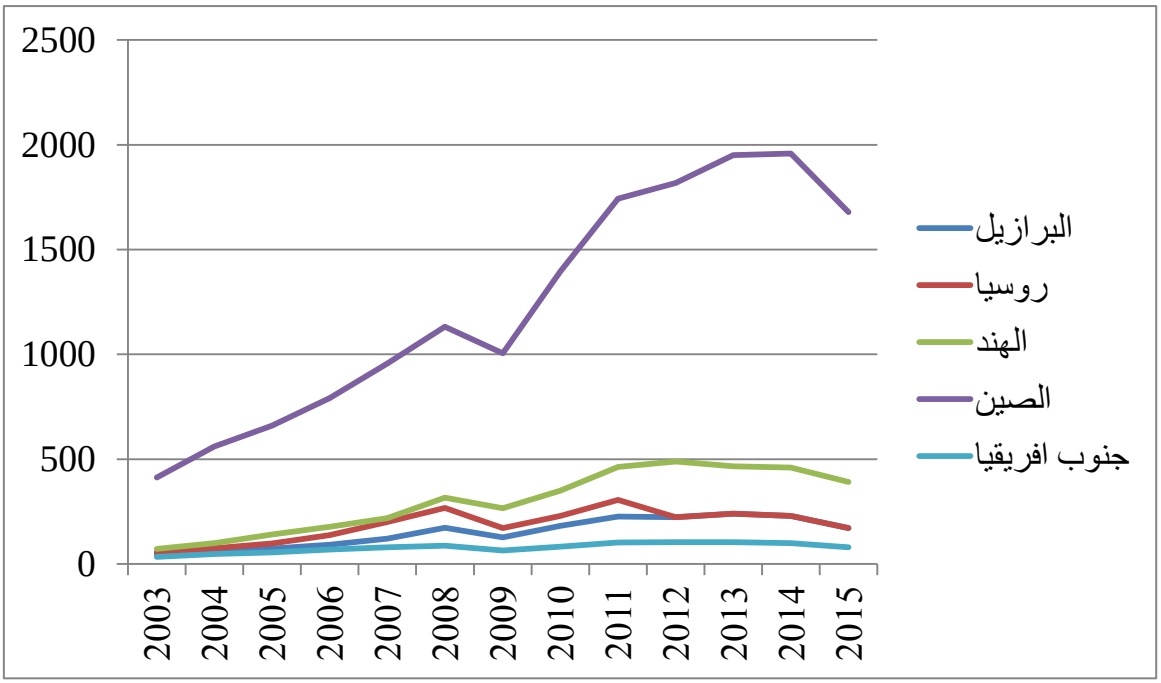

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم 12،13،14 .

من الجدول رقم 12 نلاحظ أن :

- واردات سلع وخدمات البريكس من العالم خلال الفترة (2003-2005) عرفت ارتفاعا، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى أن دول البريكس أعضاء في مجموعة 20 التي أنشئت سنة 1999 ولديها اتفاقيات اقتصادية وتجارية مشتركة حتى قبل الدخول في التكتل .

من الجداول رقم 13،14 نلاحظ أن :

- واردات السلع والخدمات البرازيلية من العالم خلال الفترة (2006-2015) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت واردات السلع والخدمات البرازيلية من العالم أقصاها خلال سنة 2013 بقيمة 239 مليار و740 مليون دولار أمريكي بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 91 مليار و340 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب الإنخفاض إلى الأزمات العالمية التي شهدتها الفترة (2006-2015) من خلال الأزمة المالية العالمية 2008، مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، والتضخم وارتفاع مستوى الدين الخارجي، وأزمة الركود البرازيلي سنة 2015، وأزمة انهيار أسعار النفط، بالإضافة إلى الإضطرابات

السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

– واردات السلع والخدمات الروسية خلال الفترة (2006-2015) عرفت ارتفاعا مع انخفاض قليل في السنوات الأخيرة، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الروسية من العالم أقصاها خلال سنة 2012 بقيمة 316 مليار و190 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 137 مليار و810 آلاف دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015، وأيضا انهيار الروبل سنة 2014 والعقوبات الاقتصادية التي يفرضها العالم اتجاهها بعد أزمة أوكرانيا وسوريا بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

– واردات السلع والخدمات الهندية خلال الفترة (2006-2015) عرفت ارتفاعا مع انخفاض قليل، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الهندية من العالم أقصاها خلال سنة 2012 بقيمة 480 مليار و970 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 178 مليار و210 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015، وأزمة انخفاض الروبية الهندية سنة 2012، بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

– واردات السلع والخدمات الصينية خلال الفترة (2006-2015) عرفت ارتفاعا مع انخفاض خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الصينية من العالم أقصاها خلال سنة 2014 بقيمة 1959 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت أدناها في سنة 2006 بقيمة 791 مليار و460 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار النفط وأزمة بورصة الصين سنة 2015، بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

– واردات سلع وخدمات جنوب إفريقيا خلال الفترة (2006-2015) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض شديد خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت واردات سلع وخدمات جنوب إفريقيا من العالم أقصاها في سنة 2012 بقيمة 104 مليار و140 مليون دولار أمريكي،، بينما بلغت أدناها في سنة 2009 بقيمة 63 مليار و760 مليون

دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأزمتي انهيار أسعار النفط والركود الإقتصادي العالمي سنة 2015، بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية، وظهور النزاعات الإنفصالية والعرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق نلاحظ أن واردات السلع والخدمات بين دول البريكس والعالم عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة مع الفترة (2003-2005) أي بعد دخول الدول في تكتل البريكس زادت وارداتها من السلع والخدمات مع باقي دول العالم مقارنة مع فترة قبل التكتل، إلا أن هذه الزيادة في حجم واردات السلع والخدمات عرفت في بعض الأحيان إنخفاضا بسبب الأزمات العالمية والداخلية التي شهدتها الفترة (2006-2015) والتي كان لها الأثر السلبي على حجم تجارة السلع والخدمات بين البريكس ودول العالم. .

المبحث الثالث : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2003-2015)

لقد تعاظم دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الإستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة والمستثمرة، ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، وفي هذا السياق شهدت دول البريكس تدفق هائل غير مسبوق من الإستثمارات الأجنبية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة (2008م) ، بسبب حجم السوق الذي يغطي (40%) من العالم في ظل انخفاض تكاليف الأيدي العاملة وقيمة العملات وغيرها من المقومات المادية الأخرى .

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تأثير قيام تكتل البريكس على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2003-2015) و هذا من خلال التطرق إلى تدفقات الأجنبية المباشرة بين البريكس والعالم قبل قيام البريكس في المطلب الأول، و في المطلب الثاني إلى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم خلال الفترة (2006-2015) .

المطلب الأول : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم قبل الدخول في التكتل (2003-2005)

الجدول رقم 15 :

تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2003-2005)

الوحدة : (ملايير الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية،بالتقريب)

	2003	2004	2005
الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	15.95	32.49	35.44
الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	76.46	100.63	116.11
نسبة التغير في الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	/	103.70	9.08
نسبة التغير في الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	/	31.61	15.38

: المصدر http://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

تاريخ الاطلاع : 2018-04-24 وقت الاطلاع : 17:38

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير = سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100

المطلب الثاني : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2006-2015)

الجدول رقم 16 :

تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2006-2015)

الوحدة : ملايير الدولارات الأمريكية ، الأسعار الجارية ، و أسعار الصرف الحالية

	الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	نسبة التغير في الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	نسبة التغير في الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل
2006	96.02	173.34	170.93	49.29
2007	97.62	204.91	1.67	17.88
2008	151.10	285.53	54.78	39.34
2009	98.13	191.84	35.05-	32.81-
2010	147.86	261.20	50.67	36.15
2011	146.55	297.44	0.89-	13.87
2012	122.40	256.12	16.48-	13.89-
2013	185.67	266.86	51.69	4.19
2014	209	271.09	12.56	1.58
2015	171.05	257.52	18.16-	5.01-

المصدر : http://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

تاريخ الاطلاع : 24-04-2018. **وقت الاطلاع : 10:10**

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التغير = سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس * 100 .

الشكل رقم 07 :

المنحنى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس و العالم (2003-2015)

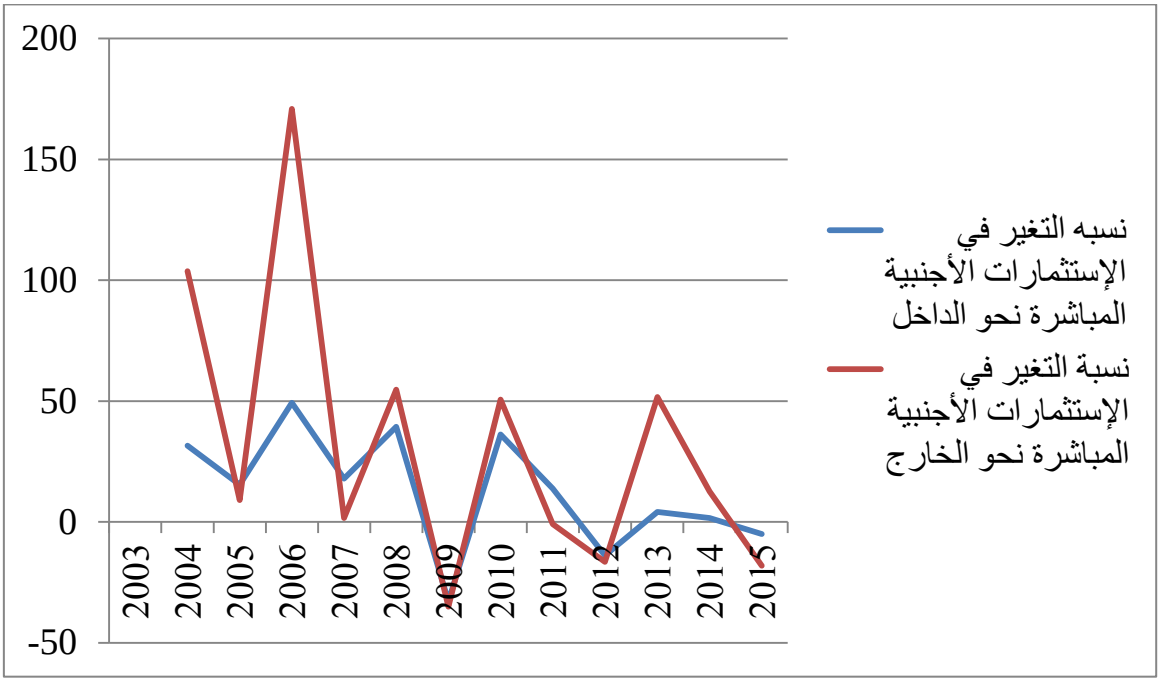

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول رقم 15،16 .

من الجدول رقم 15 نلاحظ أن :

– تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل – من العالم إلى البريكس خلال الفترة (2003–2005) عرفت إرتفاعا حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها في سنة 2005 بقيمة 116 مليار و110 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته زيادة بمقدار15.38% ، بينما بلغت هذه التدفقات أدناها سنة 2003 بمقدار 76 مليار و 460 مليون دولار أمريكي .

– تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج –من البريكس إلى العالم–خلال الفترة (2003–2005) عرفت أيضا إرتفاعا ، حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها سنة 2005 بقيمة 35 مليار و 440 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 9.8 % بينما بلغت هذه التدفقات أدناها في سنة 2003 بقيمة 15 مليار و 950 مليون دولار أمريكي ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى أن دول البريكس أعضاء في مجموعة 20 التي أنشئت سنة 1999 و لديها اتفاقيات اقتصادية و تجارية مشتركة حتى قبل الدخول في التكتل و أيضا إلى تسديد القروض

الضخمة للشركات و إلى المناخ اقتصادي أكثر تشجيعا بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في جنيف 2005 .

من الجدول رقم 16 نلاحظ أن :

– تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل (من العالم إلى البريكس) خلال الفترة (2006-2015) شهدت تذبذبا بين إرتفاع و إنخفاض، حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها في سنة 2011 بقيمة 297 مليار و 440 مليون دولار أمريكي ، بينما بلغت أدناها في سنة 2009 بقيمة 191 مليار و 840 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في هذه التدفقات خلال الفترة (2006- 2015) أقصاها في سنة 2006 بنسبة 49.29% و بلغت هذه النسبة أدناها في سنة 2009 بنسبة –32.81% .

و يرجع سبب هذا الإنخفاض الحاد في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل إلى الأزمات التي شهدتها الفترة (2006–2015) ، وتتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015 ، بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية و الأمنية ، و ظهور النزاعات الإنفصالية و العرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة

– تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج (من البريكس إلى العالم) خلال الفترة (2006–2015) شهدت أيضا تذبذبا بين إرتفاع و إنخفاض ، حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها في سنة 2014 بقيمة 209 مليار دولار أمريكي ، بينما بلغت هذه التدفقات أدناها في سنة 2006 بقيمة 96 مليار و 20 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في قيمة هذه التدفقات خلال الفترة (2006-2015) أقصاها في سنة 2006 بنسبة 170.93% و بلغت هذه النسبة أدناها في سنة 2009 بنسبة –35.05% .

و يرجع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمات التي شهدتها هذه الفترة والتي إنعكست سلبا على حركة الإستثمارات الأجنبية من البريكس إلى دول العالم، و تتمثل هذه الأزمات أساسا في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و انهيار أسعار النفط سنة 2015 ، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية و الأمنية ، و ظهور النزاعات الإنفصالية و العرقية خلال تلك الفترة التي أثرت على الإقتصاديات المترابطة .

مما سبق يتضح أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الداخل والخارج عرفت زيادة في حجمها بعد إنشاء البريكس أي خلال الفترة (2006-2015) مقارنة بحجمها قبل إنشاء البريكس أي خلال الفترة (2003-2005) ، إلا أن الأزمات العالمية أثرت عليها بشكل سلبي مما أدى إلى انخفاض حجمها .

خلاصة :

تم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري لتكتل البريكس حيث تبين ما يلي :

– أن البريكس عبارة عن مزيج إقتصادي من مختلف القارات يضم دول ذات إقتصاديات ناشئة و ذات اقتصاديات قوية من حيث معدلات نمو نواتجها المحلية و التجارة الخارجية لها ، تسعى هذه الدول إلى تطوير الإقتصاد البيني ومنافسة الإقتصاديات العالمية المتقدمة ، بالإضافة إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي .

– أن تكتل البريكس تم إنشاؤه من خلال مشاورات و إتفاقيات ركزت من خلالها الدول الأعضاء فيه على النهوض بالاقتصاد العالمي والقضاء على هيمنة القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على الإقتصاد العالمي بالإضافة إلى موضوع إلغاء القيود والحواجز الجمركية البينية والاتجاه نحو الإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء .

– أن دول تكتل البريكس تلعب دورا هاما على الصعيد الإقتصادي والتجاري والسياسي وتختلف أهداف التكتل حسب مكانة و أهمية كل دولة ، ينما تتحدد هذه الأهداف حول مسألة النهوض بالإقتصاد العالمي وتحرير التجارة الدولية من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيدها إتجاه العالم الخارجي .

كما تم القيام بدراسة تطبيقية حول تجارة البريكس خلال (2003-2015) من خلال إستخدام الإحصائيات التجارية الصادرة عن المنظمات الدولية و تحليلها و تبين ما يلي :

– أن حجم التجارة البينية بين دول البريكس خلال الفترة (2006-2015) شهدت إرتفاعا في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة مقارنة بحجم التجارة البينية قبل إنشاء التكتل أي خلال الفترة (2003-2005) .

– أن حجم التجارة في السلع و الخدمات بين البريكس والعالم شهدت إرتفاعا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة بحجمها خلال الفترة (2003-2005) .

– أن حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين البريكس والعالم شهدت إرتفاعا خلال الفترة (2006-2015) مقارنة بحجمها خلال الفترة (2003-2005).

– أن الأزمات العالمية تؤثر بشكل كبير في حركة التجارة الدولية و حجمها بين البريكس و العالم و أن التكتلات تزيد من سرعة إنتقال هذه الأزمات فيما بينها.

الخاتمة العامة

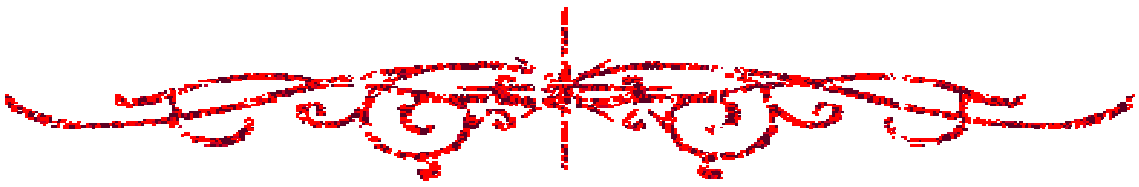

الخاتمة :

لقد تناول هذا البحث مسألة هامة على صعيد الإقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى صعيد التجارة الخارجية بصفة خاصة، إذ أن البحث اختص بدراسة مدى تأثير ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية في ظل عالم يتجه نحو الإعتماد المتبادل والإنفتاح .

وهذه أهم النتائج والإقتراحات المتوصل إليها :

نتائج البحث :

من النتائج المتوصل إليها في هذا البحث مايلي :

– تعتبر التكتلات الإقتصادية الإقليمية مجالا اقتصاديا حيويا تسمح للدول الأعضاء فيه بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وهذا بتحرير حركية المبادلات التجارية البينية والدولية بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التكامل .

– أن التكتلات الإقتصادية التي أنشأتها الدول المتقدمة قوية وناجحة وهي التي أثرت على حجم التجارة الدولية على عكس التكتلات التي أنشأتها الدول النامية .

– أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية تزيد من حجم وحركة التجارة البينية والدولية .

– أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية تسمح بإنتقال الأزمات العالمية فيما بينها بشكل سريع وهذا ينعكس سلبا على حركة وحجم التجارة الدولية .

– أن تكتل البريكس عمل على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيه مما جعلها تتخصص أكثر وهذا ما أدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية البينية والدولية وهذه إجابة عن الفرضية الأولى.

– أن تكتل البريكس ساهم في زيادة حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم وهذه إجابة عن الفرضية الثانية .

– يعتبر التوجه الاقتصادي للبريكس توجها إقليميا ودوليا وهذه اجابة عن الفرضية الثالثة .

– أن الأزمات العالمية تؤثر على حركة التجارة الدولية وتسمح التكتلات بإنتقالها بشكل أسرع وهذه إجابة عن الفرضية الرابعة .

التوصيات والإقتراحات :

من خلال هذه النتائج يتضح الفرق بين الدول النامية وبين الدول الناشئة ذات الإقتصاديات الكبيرة (دول البريكس مثلا)إذ أن هذه الأخيرة بالرغم من قوتها ومكانتها في الإقتصاد العالمي عموما والتجارة الدولية خصوصا إلا أنها ترى أن الحفاظ على هذه المكانة وزيادة تدعيمها لا يكون إلا بالتكتل والتكامل فيما بينها، بينما الدول النامية والتي تعتبر الحلقة الأضعف في الإقتصاد العالمي بصفة عامة وفي التجارة الدولية بصفة خاصة يبقى التكامل فيما بينها مجرد حبر على ورق بالرغم من أنها في أمس الحاجة إلى التكتل والتكامل، ولهذايستوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مايلي:

– وضع الخلافات جانبا والتفكير بسرعة وبجدية في إقامة تكتلات جديدة مبنية على أسس إقتصادية سليمة وصحيحة من أجل ضمان مصالحها وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية.

–توحيد الجهود وتعزيز التعاون الإقليمي مع التكتلات الناجحة في العالم من أجل الإستفادة من الخبرات والتقدم التكنولوجي مما يعطي هذه التكتلات أهمية ويضمن لها مكانتها على المستوى الدولي.

قائمة المراجع

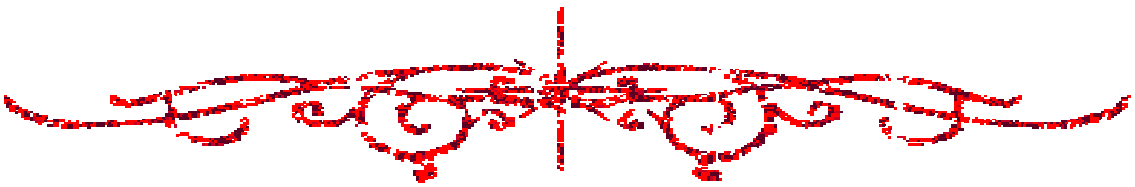

قائمة المراجع :

أ- الكتب باللغة العربية :

1- هشام محمود الأقداحي ، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009 .

2- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2009 .

3- فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2004.

4- مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار رؤية للنشر، الإسكندرية ، 2007 .

5- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 .

6- سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية : التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، 2005 .

7- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية ، 2010 .

8- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2017 ، دار الحامد .

9- سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية : الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005 .

10- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية .

11- عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 .

12- زينب حسين عوض االله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003 .

13- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009 .

14- حسام علي داود وأخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

15- موسى مطر وأخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001 .

16- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.

17- سكينة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009 .

18- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، بدون سنة .

19- حسام علي داوود، أيمن أو خفيرة، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002 .

20- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993 .

21- كامل البكري، الإقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .

22- محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009 .

23- وسام سعد، البريكس تكتل عابر للأحادية، مجلة الصناعة والاقتصاد، لبنان 2013 .

ب- اليحوث و المذكرات :

1- صلاح زين الدين- «السوق الإسلامية المشتركة» بحث مقدم لندوة: نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر- مايو 1991م.

2- سعد جاب الله أحمد، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة النافتا 2013-2014 .

3- رميدي عبد الوهاب "، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة 2006-2007 .

4- المختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، رسالة ماجستير في علوم التسيير.

5- عائشة خلوفي،تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي- 2011-2015 .

6- كفية قسميوري ، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة -اليونان 2015-2016 .

7- يحي سعاد،"تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة – من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي- 2012-2013 .

8- الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الأدوية " حالة مجتمع صيدال 2006-2007.

9- منى مسغوني ، علاقة سياسة الوارادت بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني 2005 .

10- حياة زلومة ، الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة تكتل البريكس 2014-2015 .

ج- المقالات و المجلات :

1- فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتمدن-العدد: 2310 .

2- مجلة أفاق المستقبل، العدد 26، ابريل/مايو/يونيو 2015

3- محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل، العدد 19، 2013

د- المراجع باللغة الأجنبية :

1- G. Merdal: An Integration Economy, Roothold on Keg an Paul, London 1956 .

2- Bernard Gullochans, theories de la change international, P.U.F, 1976 .

3- S .Economie , P.Wlson, the economices factor in international relations, I.B tavrs, London, 2001 .

هـ- المواقع الالكترونية :

1- http://www.bbc.com/arabic/business/2012/03/120329_brics_history

2- http://www.aleqt.com/2017/09/03/article_1246176.html_

3- https://wits.worldbank.org/

4- http://www.intracen.org/default.aspx

5- http://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

الملخص :

جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكامل الاقتصادي و ظاهرة التكتلات الاقتصادية في حركة التجارة الدولية في ظل التطورات و التحديات الاقتصادية الراهنة، مرورا بالأزمات المالية و السياسية و غيرها آخذين في ذلك التكتل الاقتصادي للبريكس الذي هو اليوم من أقوى التكتلات القائمة، وذلك بتسليط الضوء على حركة التجارة الدولية لدول البريكس خلال الفترة (2003-2015) .

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التكتلات الاقتصادية بصفة عامة، و تكتل البريكس بصفة خاصة، تعمل على تقسيم العمل بين الأعضاء و تساهم في زيادة حركة التجارة الدولية ، و تسمح أيضا بانتقال الأزمات بشكل سريع بين الدول المتكاملة مما ينعكس سلبا على حركة التجارة الدولية .

الكلمات المفتاحية :

التكتلات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، التجارة الدولية، الأزمات العالمية، البريكس.

Abstract:

This study came to this discuss the role of economic integration and economic clusters in international trade movement in light of developments and the challenges in current economic, through financial and political crises and other crises taking in that the economic cluster of brics witch is today is one of the most powerful economic clusters, than shad light on the movement of international trade of brics countries during the period (2003-2015).

The study concluded to the basic conclusion that the economic clusters in general, and the brics in particular It works to divide the work among the members and contribute to the increase in the international trade movement, It also allows for the rapid transfer of crises among the integrated countries, which negatively affects the international trade movement.

Keywords:

Economic clusters, economic integration, international trade, world crisis, the brics.